وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشاذلي بن جديد-الطارف-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم لتسيير

مذكرة بعنوان:

مساهمة الحس المقاولاتي في إنشاء المؤسسات الناشئة

مذكرة نيل شاهدة الماستر تخصص إدارة أعمال

إعداد الطالب: خلوف احمد رامي

إشراف الأستاذ: د.لونيسي محمد

الإسم واللقب	الرتبة	الهيئة المستخدمة	الصفة
عياد رياض	أستاذ محاضر-ب-	الشاذلي بن جديد -الطارف	ممتحنا
لونيسي محمد	أستاذ محاضر-أ-	الشاذلي بن جديد -الطارف	مشرفاً ومقرراً
سارة عمرون	أستاذ محاضر-أ-	الشاذلي بن جديد -الطارف	رئيسا

السنة الجامعية 2025/2024

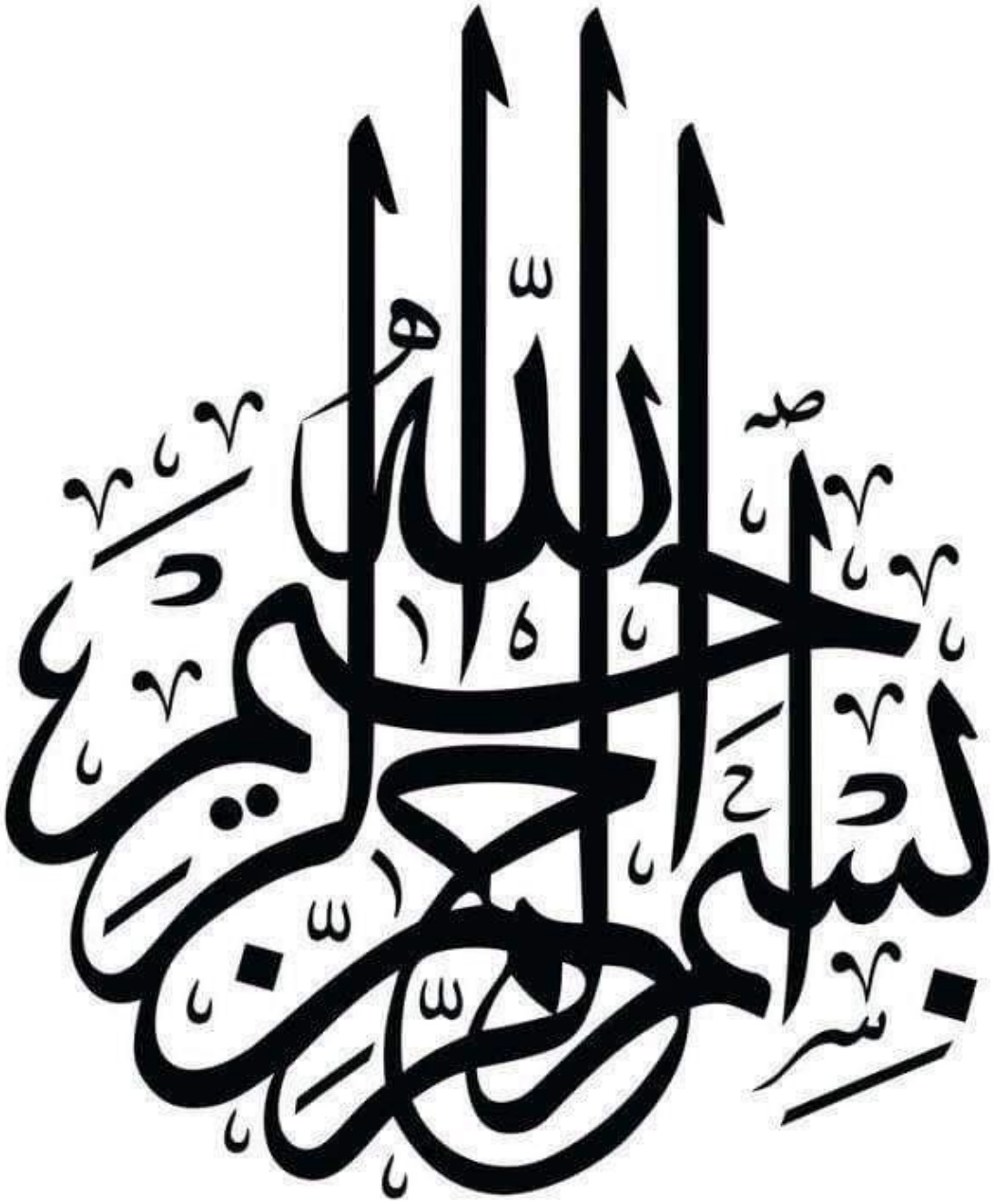
بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر والعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

أتقدم بخالص الشكر والعرفان لكل من ساهم في انجاز هذه المذكرة، وساهم في دعمي ومساندتي طوال فترة الدراسة.

أولا، اتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى استاذي المشرف **لونيسي محمد**، الذي كان له الدور الأكبر في توجيهي و ارشادي وقدم لي كل الدعم العمي و النفسي، فكان مثالا للاستاذ القدوة.

كما اشكر اعضاء هيئة التدريس في قسم علوم التسسيير على ما قدموه من علم وخبرة.

وعلى ما وفروا من بيئة علمية محفزة.

ولا يفوتني ان اشكر زملائي و اصدقائي الذين شاركوني الافطار والنقاشات وكانوا عونا لي في الكثير من المواقف.

واخص باشكر عائلتي الكريمة، والدي وأفراد أسرتي، على صبرهم و تشجيعهم المستمر، وعلى كل ما قدموه لي من دعم مادي و معنوي.

أسال الله ان يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم، وان يكون إضافة علمية مفيدة

الإهداء

اهدي هذا العمل الاى من كان لهم الفضل الكبير في دعمي وتشجيعي طوال مسيرتي العلمية الى والدي العزيزين، الذين لم يبخلوا علي بحبهم ورعايتهم وإلى أسرتي الكريمة التي كانت مصدر الهامي و قوتي.

كما اهدي هذا البحث الى اساتذتي الافاضل، الذين نقلوا لي العلم و المعرفة، وساندوني بنصائحهم القيمة، والى كل من ساهم بشكل أو ب اخر في انجاز هذه المذكرة

وأخير اهدي هذا العمل الى كل من يؤمن ب اهمية البحث العلمي و يسعى لتطوير ذاته ومجتمعه

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على العلاقة بين الحس المقاولاتي ودوره في إنشاء وتطوير المؤسسات الناشئة، باعتباره عاملاً جوهريًا في تحفيز المبادرة والابتكار لدى فئة الشباب، خاصة في السياق الجامعي. انطلقت الدراسة من إشكالية مفادها :إلى أي مدى يسهم الحس المقاولاتي في دعم وتحقيق استمرارية المؤسسات الناشئة؟

واعتمدت الدراسة على منهج وصفي تحليلي، إضافة إلى مقاربة ميدانية تمثلت في إجراء مقابلات مباشرة مع عينة مكونة من 14 طالبًا من كلية العلوم الاقتصادية والتسيير بجامعة الشاذلي بن جديد – الطارف–، وقد تم تصميم أداة قياس تمثلت في استبيان موجه تضمن 20 سؤالًا موزعة على متغيرين أساسيين :الحس المقاولاتي كمتغير مستقل، والمؤسسات الناشئة كمتغير تابع، وتم تحليل الإجابات باستخدام مقياس ليكرت الخماسي.

أظهرت نتائج الدراسة أن معظم أفراد العينة يتفقون على الأهمية البالغة للحس المقاولاتي في دفع عجلة إنشاء المؤسسات الناشئة، من خلال عناصره المختلفة كروح المبادرة، القدرة على التكيف، التعلم المستمر، وتحمل المخاطر، كما أظهرت النتائج أن المؤسسات الناشئة المدروسة تتبنى ممارسات تدلّ على وجود خلفية ريادية، وتستفيد من بعض آليات الدعم المؤسسي مثل الحاضنات.

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية واضحة بين تطوير الحس المقاولاتي وتعزيز فرص نجاح المؤسسات الناشئة، وهو ما يدعو إلى ضرورة إدماج مقاربات تربوية وتكوينية تُنمّي هذا الحس في الأوساط الجامعية.

الكلمات المفتاحية: الحس المقاولاتي – المؤسسات الناشئة – الطلبة الجامعيون– المقاولاتية – الحاضنات

Abstract

This study aims to shed light on the relationship between **entrepreneurial mindset** and its role in the creation and development of **startup enterprises**, considering it a fundamental factor in fostering initiative and innovation among young people, especially in the academic context. The study stems from the central research question: *To what extent does the entrepreneurial mindset contribute to supporting and ensuring the sustainability of startups?*

The study adopted a **descriptive-analytical approach**, along with a **field-based method** involving direct interviews with a sample of **14 students** from the Faculty of Economic Sciences and Management at **Chadli Bendjedid University – El Tarf**. A structured questionnaire was used as the main data collection tool, comprising **20 questions** distributed across two key variables: the **entrepreneurial mindset** as the independent variable, and **startup enterprises** as the dependent variable. The responses were analyzed using the **five-point Likert scale**.

The findings revealed that most respondents agreed on the significant importance of the entrepreneurial mindset in advancing the establishment of startups, particularly through its core components such as **initiative, adaptability, continuous learning, and risk-taking**. The results also showed that the examined startups adopt practices that reflect an entrepreneurial background and benefit from **institutional support mechanisms**, such as business incubators.

The study concluded that there is a **clear positive relationship** between the development of the entrepreneurial mindset and the enhancement of startup success. This highlights the need to **integrate educational and training approaches** that cultivate this mindset within the university environment.

Keywords : Entrepreneurial mindset – Startups – University students – Entrepreneurship – Business incubators

فهرس المحتويات

الشكر و العرفان

الإهداء

ملخص

مقدمة ..... أ–ب

الفصل الأول: المؤسسة الناشئة

تمهيد:..... 6

المبحث الأول: ماهية المؤسسة الناشئة 7

المطلب لأول: تعريف المؤسسة الناشئة..... 7

المطلب الثاني: خصائص ومميزات المؤسسات الناشئة..... 10

المطلب الثالث: أهمية ودور المؤسسات الناشئة في دعم الاقتصاد 12

المطلب الرابع: أنواع المؤسسات الناشئة..... 15

المبحث الثاني: مراحل إنشاء المؤسسة الناشئة ومتطلبات إنجاحها 18

المطلب الأول: مراحل إنشاء المؤسسة الناشئة 18

المطلب الثاني: مصادر تمويل المؤسسة الناشئة 22

المطلب الثالث: أهمية الكفاءات البشرية في نجاح المؤسسة الناشئة..... 26

المطلب الرابع: تجربة بعض الدول في مجال دعم وتطوير المؤسسات الناشئة..... 29

خلاصة الفصل:..... 38

الفصل الثاني: المقاولاتية

تمهيد:..... 40
المبحث الأول: الاطار المفاهيمي 41
المطلب الأول: تعريف ونشأة المقاولاتية 41
المطلب الثاني: الاتجاهات المفسرة للمقاولاتية 45
المطلب الثالث: خصائص وأهمية المقاولاتية 48
المبحث الثاني: أنماط، دور وأبعاد المقاولاتية 52
المطلب الأول: أنماط المقاولاتية..... 52
المطلب الثاني: دور المقاولاتية 56
المطلب الثالث: أبعاد المقاولاتية..... 61
خلاصة الفصل:..... 65

الفصل الثالث: الحس المقاولاتي والمؤسسات الناشئة

المبحث الأول: المؤسسات الناشئة: محرك حيوي لتجسيد الحس المقاولاتي 67
المطلب الأول: المؤسسات الناشئة كآلية لتجسيد الحس المقاولاتي..... 67
المطلب الثاني: العلاقة بين الحس المقاولاتي والمؤسسات الناشئة 70
المبحث الثاني: دراسة تطبيقية 74
المطلب الاول: نموذج الدراسة الميدانية..... 74
أولا: مجتمع الدراسة..... 74
ثانيا: عينة الدراسة..... 74
ثالثا: إداة الدراسة 75

رابعا: المقابلة 75
خامسا: النتائج العامة للدراسة الميدانية 80
خاتمة 81
قائمة المصادر والمراجع

مقدمة

يشكل الحس المقاولاتي وإنشاء المؤسسات الناشئة ركيزة أساسية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية وتعزيز الابتكار في مختلف القطاعات، حيث يُعد المقاول فردًا طموحًا يسعى إلى تحويل الأفكار المبتكرة إلى مشاريع ناجحة تساهم في خلق فرص عمل جديدة وتحفيز النمو الاقتصادي، وفي ظل التحولات السريعة التي يشهدها العالم اليوم، أصبح من الضروري تعزيز ثقافة ريادة الأعمال وتشجيع الشباب على خوض غمار الاستثمار في المشاريع الناشئة، خاصةً مع توفر بيئة أعمال تعتمد على التكنولوجيا والرقمنة كعوامل مساعدة في تحقيق النجاح.

كما أن دعم الدولة والمحيط الاقتصادي والاجتماعي لهذه المبادرات يسهم في تجاوز العقبات التي قد تعترض طريق المقاولين، مما يعزز من قدرة هذه المؤسسات على الاستمرارية والمنافسة في الأسواق المحلية والدولية، ومن هذا المنطلق تبرز أهمية ترسيخ الحس المقاولاتي لدى الأفراد وتشجيعهم على الابتكار والمبادرة، باعتباره أداة فعالة لتحقيق التنمية المستدامة وخلق قيمة مضافة في المجتمع.

ويتجلى دور الحس المقاولاتي في قدرته على تحويل التحديات إلى فرص، حيث يعتمد رواد الأعمال على الإبداع والمرونة في مواجهة العقبات، مما يجعلهم قادرين على تطوير حلول مبتكرة تلبي احتياجات السوق المتغيرة وأن المؤسسات الناشئة تلعب دورًا محوريًا في تعزيز التنويع الاقتصادي، من خلال استحداث قطاعات جديدة قائمة على المعرفة والتكنولوجيا، مما يساهم في تقليل الاعتماد على القطاعات التقليدية وتعزيز التنافسية، ومن جهة أخرى فإن نجاح هذه المؤسسات يرتبط بعدة عوامل، منها توفر بيئة داعمة، كالتشريعات المرنة، وآليات التمويل المبتكرة، والتكوين المستمر الذي يساعد على تنمية مهارات رواد الأعمال وتمكينهم من إدارة مشاريعهم بكفاءة، لذلكفإن تشجيع الحس المقاولاتي وإنشاء المؤسسات الناشئة لا يقتصر فقط على دعم الاقتصاد، بل يمتد إلى بناء

مجتمع قائم على الابتكار والتطوير، قادر على التكيف مع المتغيرات العالمية وتحقيق التنمية المستدامة.

مما تقدم ومن خلال المعرفة التي اكتسبناها والمراد الوصول اليها من خلال موضوع دراستنا نصيغ اشكالية بحثنا كما يلي:

- **ما مدي مساهمة الحس المقاولاتي في انشاء المؤسسات الناشئة؟**

ولتدقيق اشكالية بحثنا أكثر، نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

الأسئلة الفرعية:

_ ما هي أهم عناصر الحس المقاولاتي التي تسهم في تحفيز الطلبة الجامعيين على إنشاء مؤسسات ناشئة؟

_ إلى أي مدى تستفيد المؤسسات الناشئة من ممارسات ريادية نابعة من الحس المقاولاتي في تعزيز قدرتها على التكيف والاستمرارية؟

_ ما دور البيئة الجامعية والدعم المؤسسي في تعزيز الحس المقاولاتي لدى الطلبة وتشجيعهم على تأسيس مؤسسات ناشئة؟

فرضيات الدراسة:

- أهم عناصر الحس المقاولاتي التي تحفّز الطلبة الجامعيين على إنشاء مؤسسات ناشئة تشمل روح المبادرة، الإبداع، الثقة بالنفس، وتحمّل المخاطر.
- تستفيد المؤسسات الناشئة من الممارسات الريادية كالتفكير الاستباقي والمرونة والتعلم المستمر لتعزيز قدرتها على التكيف مع السوق وضمان استمراريتها.

- تلعب البيئة الجامعية والدعم المؤسسي دورًا محوريًا في تنمية الحس المقاولاتي من خلال التكوين، الحاضنات، والتشجيع على المبادرة والابتكار.

أهداف الدراسة:

- تحديد المفاهيم الأساسية المتعلقة بكل من المؤسسات الناشئة والحس المقاولاتي.
- إبراز الدور المحوري الذي يلعبه الحس المقاولاتي في مختلف مراحل إنشاء وتطوير المؤسسات الناشئة.
- تحليل وفهم أبعاد وخصائص المقاولاتية التي تدعم بشكل مباشر عملية تأسيس المؤسسات الناشئة.
- استكشاف العوامل المساعدة والمعوقات التي تؤثر في العلاقة بين الحس المقاولاتي وإنشاء المؤسسات الناشئة.
- الخروج بتوصيات عملية ومقترحات تساهم في تعزيز الحس المقاولاتي وتشجيع إنشاء المؤسسات الناشئة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والابتكار.

منهج الدراسة:

سيتم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي .يهدف هذا المنهج إلى وصف ظاهرة الحس المقاولاتي وعلاقتها بإنشاء المؤسسات الناشئة وصفًا دقيقًا، ومن ثم تحليل البيانات والمعلومات التي يتم جمعها من مصادر متنوعة بهدف فهم طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة، وتفسيرها، واستخلاص النتائج وتقديم التوصيات.

أسباب اختيار الموضوع:

الأهمية الاستراتيجية للمؤسسات الناشئة كقاطرة للنمو الاقتصادي، ومصدر للابتكار وخلق فرص العمل الجديدة.

الدور المحوري للحس المقاولاتي كقوة دافعة أساسية وراء المبادرات الفردية لإنشاء وتطوير هذه المؤسسات.

الحاجة المتزايدة في السياق الحالي لفهم أعمق للعوامل التي تحفز وتدعم الحس المقاولاتي، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة.

الرغبة في المساهمة العلمية بتقديم رؤى وتوصيات قد تفيد صانعي السياسات، والمؤسسات التعليمية، والجهات الداعمة لريادة الأعمال في تصميم برامج ومبادرات أكثر فعالية.

مواكبة الاهتمام العالمي والمحلي بتعزيز ثقافة ريادة الأعمال وتشجيع الشباب على التوجه نحو إنشاء مشاريعهم الخاصة كأداة لتحقيق التنمية المستدامة.

الفصل الأول:

المؤسسة الناشئة

تمهيد:

يشهد العالم اهتماماً متزايداً بالمؤسسات الناشئة باعتبارها رافداً مهماً للنمو الاقتصادي والابتكار، نظراً لما تتميز به من مرونة وديناميكية وقدرة على التكيف مع التحولات السريعة، وتُعد هذه المؤسسات شكلاً حديثاً من الكيانات الاقتصادية القائمة على أفكار ريادية، غالباً ما تعتمد على التكنولوجيا وتستهدف تلبية حاجات سوقية جديدة، ونظراً لدورها الحيوي في خلق فرص العمل وتعزيز التنافسية، أصبحت دراستها ضرورة لفهم آليات نشأتها، ومصادر تمويلها، ودور الكفاءات البشرية في إنجاحها، ويهدف هذا الفصل إلى تقديم إطار معرفي شامل حول ماهية المؤسسات الناشئة، مراحل إنشائها، ومكانتها في التجارب الاقتصادية المعاصرة.

المبحث الأول: ماهية المؤسسة الناشئة

تُعدّ المؤسسات الناشئة من الركائز الأساسية في الاقتصاد الحديث، لما تحمله من مرونة وابتكار وقدرة على مواكبة التحولات التكنولوجية والاقتصادية المتسارعة، ويهدف هذا المبحث إلى تسليط الضوء على المفهوم العام للمؤسسة الناشئة، مع بيان خصائصها الجوهرية، ودورها المحوري في دعم الاقتصاد الوطني، إضافة إلى تصنيف أنواعها وفق معايير مختلفة تبرز تنوعها وتخصصها.

المطلب الأول: تعريف المؤسسة الناشئة

وفقًا لقاموس لاروس الفرنسي،[1] تُعرف المؤسسات الناشئة (Startups) بأنها شركات جديدة تعتمد على الابتكار التكنولوجي، وتسعى إلى خلق أسواق جديدة أو إعادة تشكيل الأسواق الحالية من خلال تقديم حلول مبتكرة، ولا تقتصر هذه الابتكارات على قطاع معين، بل تمتد إلى مجالات متعددة مثل الاتصالات، الإعلام الرقمي، الذكاء الاصطناعي، التكنولوجيا المالية(FinTech) ، والصناعات الإبداعية.

ما يميز هذه الشركات الناشئة هو أنها تبدأ عادة بفكرة جريئة تحاول سد فجوة في السوق أو حل مشكلة قائمة بطرق أكثر كفاءة. فهي تعتمد على التكنولوجيا كعامل رئيسي للابتكار، مما يمكنها من تقديم خدمات أو منتجات جديدة تغير طريقة تفاعل المستهلكين مع السوق[2].

[1] الموقع الالكتروني:https://www.larousse.fr/encyclopedie/divers/start-up/93701 اطلع عليه بتاريخ: 2025/03/18

[2] عماروش، خديجة إيمان ، مزيان أمينة، الشركات الناشئة في الجزائر: واقعها ومتطلبات نجاحها، ودورها في إنشاء الاقتصاد الاجتماعي، أعمال ملتقى حول المؤسسات الناشئة في الجزائر، جامعة البليدة، 2020، ص. 32.

كما يقدم رائد الأعمال إريك ريس تعريفًا أعمق للمؤسسات الناشئة، حيث يرى أنها كيان بشري مصمم لإنشاء منتج أو خدمة جديدة في ظل ظروف من عدم اليقين الشديد[1].

المؤسسات الناشئة تعمل غالبًا في بيئات غير مستقرة وغير مؤكدة، حيث لا يوجد نموذج عمل واضح يمكن نسخه، ولا توجد بيانات سابقة يمكن الاعتماد عليها بشكل كامل، على عكس الشركات التقليدية التي تعمل ضمن أطر واضحة، فإن الشركات الناشئة غالبًا ما تخوض مغامرات غير مضمونة النتائج، مما يجعلها أكثر عرضة للمخاطر، لكنها أيضًا أكثر قدرة على تحقيق نجاحات ضخمة إذا تمكنت من الوصول إلى نموذج عمل فعال.

كذلك يؤكد ريس أن نجاح المؤسسة الناشئة يعتمد على الابتكار المستمر والتجربة السريعة. يجب أن يكون لدى الشركات الناشئة نهج مرن يسمح لها بتعديل منتجها أو خدمتها وفقًا لردود فعل السوق .وهذا ما يسمى في عالم ريادة الأعمال بـ "التطوير المتكرر " (IterativeDevelopment)، حيث يتم إطلاق منتج أولي (MVP – Minimum Viable Product)لاختبار السوق، ثم تطويره وتحسينه بناءً على الملاحظات والتجارب المستمرة[2].

من جهة أخرى، يوضح الباحثان باتريك فريدسن (Patrick Fridenson) وآخرون أن المؤسسة الناشئة لا تتعلق فقط بالعمر أو الحجم، بل يجب أن تتضمن المعايير التالية[3]:

---

[1] رمضاني مروى، بوقرة كريمة، تحديات المؤسسات الناشئة في الجزائر (نماذج لشركات ناشئة ناجحة عربيا) ، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 07 العدد (03) 2020، ص 278.

[2] – Djelti.M, Chouam.B et Kourbali.B, état des lieux des incubateurs en Algérie cas de l'incubateur de l'INTTIC d'Oran, Revue algérienne d'économie et gestion, volume 9, numéro 1,2016 université Oran 2 , Algérie, P 42.

[3] بوالشعور شريفة، دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة Startups – دراسة حالة الجزائر – مجلة البشائر الاقتصادية، المجلدالرابع، العدد 2 ، جامعة بشار، ص420.

- إمكانيات نمو مرتفعة.
- استخدام حديث للتكنولوجيا.
- الحاجة إلى تمويل ضخم.
- صعوبة تقييم المخاطر مع دخول سوق جديد.

-تعريف المؤسسة الناشئة في الجزائر

وفقًا للمرسوم التنفيذي رقم 254-20الصادر بتاريخ 22سبتمبر 2020،[1] تُعتبر المؤسسة الناشئة في الجزائر كيانًا قانونيًا يخضع للقانون الجزائري، ويجب أن يستوفي المعايير التالية:

1. يجب ألا يتجاوز عمر المؤسسة 8سنوات من تاريخ إنشائها.
2. يجب أن تعتمد المؤسسة الناشئة على فكرة مبتكرة، سواء كانت نموذج أعمال، منتجًا، أو خدمة جديدة.
3. يجب أن تحصل المؤسسة على اعتماد "المؤسسة الناشئة "من اللجنة الوطنية المختصة.
4. يجب أن يكون رأس مال الشركة مملوكًا بنسبة لا تقل عن 50%من قبل أفراد طبيعيين، أو من قبل صناديق استثمار أو مؤسسات معتمدة أخرى.
5. يجب أن تمتلك المؤسسة إمكانات نمو قوية وكفاءة تشغيلية.
6. يجب ألا يتجاوز عدد موظفيها 250عاملًا.

[1]الجريدة الرسمية لسنة 2020 العدد 55 ، المرسوم التنفيذي 20-254 ، المؤرخ في 15 سبتمبر 2020.

يمكن تعريف المؤسسة الناشئة على أنها شركة حديثة تعمل على تطوير منتج أو خدمة جديدة، أو تعتمد على إعادة ابتكار منتج قديم بطريقة مبتكرة، ويتمثل طموحها في التوسع بشكل كبير وتحقيق النمو السريع، مع السعي إلى تحقيق الربح خلال السنوات الأولى من إنشائها[1].

المطلب الثاني: خصائص ومميزات المؤسسات الناشئة

تتميز المؤسسات الناشئة بعدة خصائص فريدة تجعلها مختلفة عن المؤسسات التقليدية، ومن أبرزها[2]:

1. حداثة التأسيس والسعي للبقاء:

المؤسسات الناشئة هي شركات حديثة النشأة، تعمل في بيئة مليئة بالتحديات، حيث يكون أمامها خياران رئيسيان: إما تحقيق النجاح والنمو المستدام أو الفشل والإغلاق. ولذلك، فإن هذه المؤسسات تعتمد على استراتيجيات مرنة للتكيف مع تغيرات السوق وتحدياته.

2. النمو السريع وتحقيق عوائد كبيرة في وقت قصير:

تمتاز المؤسسات الناشئة بقدرتها على تحقيق معدلات نمو مرتفعة مقارنة بالمؤسسات التقليدية. فهي تعمل وفق نماذج أعمال مبتكرة تسمح لها بالتوسع بسرعة وتحقيق أرباح كبيرة في فترات زمنية قصيرة، مستفيدة من الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة والرقمنة.

3. الاعتماد الكبير على التكنولوجيا:

معظم المؤسسات الناشئة تعتمد على الابتكار التكنولوجي كأساس لنشاطها، سواء

[1] رمضاني مروى، بوقرة كريمة، مرجع سابق، ص 279.

[2] بوالشعور شريفة، مرجع سابق، ص 420.

من خلال تطوير برامج رقمية، أو تقديم خدمات تعتمد على الذكاء الاصطناعي، أو تحسين عمليات الإنتاج والتوزيع من خلال التكنولوجيا المتقدمة. هذه الميزة تمنحها القدرة على تقديم حلول جديدة للأسواق والعملاء بطرق غير تقليدية.

4. رأس مال صغير مقابل عوائد مرتفعة:

بالمقارنة مع الشركات الكبيرة، فإن المؤسسات الناشئة تحتاج إلى رأسمال أقل عند التأسيس، لكنها قادرة على تحقيق أرباح مرتفعة إذا نجحت في تنفيذ نموذج أعمال ناجح. ويرجع ذلك إلى قدرتها على تقليل التكاليف التشغيلية من خلال استخدام التقنيات الرقمية، والعمل في بيئات منخفضة التكاليف.

5. المرونة والقدرة على التكيف مع بيئة العمل:

تمتاز المؤسسات الناشئة بقدرتها على التفاعل مع التغيرات في السوق والتكيف مع الظروف الاقتصادية المختلفة. كما أنها قادرة على التوسع الجغرافي والوصول إلى مناطق نائية بسهولة، مستفيدة من تطور وسائل الاتصال والتكنولوجيا الرقمية.

6. الابتكار كمحور أساسي:

تعتبر المؤسسات الناشئة بيئات خصبة للابتكار والتجديد، حيث تسعى إلى تقديم حلول جديدة للمشكلات القائمة أو تطوير منتجات وخدمات غير تقليدية. ومن الجدير بالذكر أن تكلفة الابتكار في المؤسسات الناشئة أقل بكثير من المؤسسات الكبرى، حيث تشير الدراسات إلى أن تكاليف الابتكار في هذه المؤسسات أقل بنحو 24 مرة مقارنة بالشركات الكبيرة، مما يسمح لها بالمنافسة بفعالية وتقديم قيمة مضافة عالية[1].

[1] بوالشعور شريفة، مرجع سابق، ص 421.

7. التأثير على السوق وإحداث تغييرات جذرية:

العديد من المؤسسات الناشئة تنجح في إحداث ثورة في الأسواق التي تعمل بها، حيث تعمل على تغيير نماذج الأعمال التقليدية وإعادة تشكيل طبيعة العلاقة بين المستهلكين والموردين، هذا التأثير يمكن أن يمتد ليشمل خلق أسواق جديدة لم تكن موجودة سابقًا[1].

8. التوجه نحو التمويل الذكي:

نظرًا لطبيعة عملها، تلجأ المؤسسات الناشئة إلى مصادر تمويل مختلفة، مثل المستثمرين الملائكيين(Angel Investors) ، ورأس المال المخاطر (Venture Capital)، وحملات التمويل الجماعي(Crowdfunding) ، مما يمنحها مرونة في توفير الموارد المالية دون الحاجة إلى قروض بنكية تقليدية.

المطلب الثالث: أهمية ودور المؤسسات الناشئة في دعم الاقتصاد

تُعدّ المؤسسات الناشئة أحد أبرز محركات النمو الاقتصادي والاجتماعي في العصر الحديث، نظرًا لدورها المتنامي في تعزيز الابتكار، خلق فرص العمل، وتحقيق ديناميكية اقتصادية تتماشى مع متطلبات الاقتصاد الرقمي والعولمة، وقد أدركت العديد من الدول، سواء المتقدمة أو النامية، أهمية هذا النوع من المؤسسات في تحقيق التنمية المستدامة وتحقيق التوازن بين العرض والطلب في سوق العمل، فضلًا عن مساهمتها الفعالة في الناتج المحلي الإجمالي. ويمكن تلخيص أبرز أدوار وأهمية المؤسسات الناشئة على النحو الآتي[2]:

أولًا: توفير فرص عمل حقيقية ومنتجة والمساهمة في الحد من البطالة

[1] المرجع نفسه.

[2] حسين يوسف، صديقي إسماعيل، دراسة ميدانية لواقع إنشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر، حوليات جامعة بشار في العلوم الإقتصادية، المجلد، 07 العدد ،01 ،2021 ص73.

تتمتع المؤسسات الناشئة بقدرة كبيرة على خلق مناصب شغل جديدة، بما يجعلها وسيلة فعالة لمعالجة مشكلات البطالة، لاسيما في صفوف الشباب وخريجي الجامعات، ويُلاحظ أن هذا النوع من المؤسسات يستوعب فئات متنوعة من طالبي العمل، بما في ذلك ذوي الخبرات المحدودة أو حتى من دون خبرة، مما يفتح المجال أمام تأهيلهم وتطوير قدراتهم داخل بيئة عمل ديناميكية، وبهذا تسهم المؤسسات الناشئة في تخفيف الضغط على سوق العمل وتدعم السياسات العمومية الهادفة إلى الإدماج المهني والاجتماعي، خاصة في البلدان التي تواجه تحديات سكانية واقتصادية متنامية.

ثانيًا: تعزيز الابتكار والبحث والتطوير

تتسم المؤسسات الناشئة، بخلاف المؤسسات التقليدية، بارتباطها الوثيق بثقافة الابتكار والبحث المستمر عن حلول جديدة للمشكلات المعاصرة، خصوصًا في المجالات التكنولوجية والرقمية، وتكمن أهمية هذه السمة في كون الابتكار أداة محورية لأي عملية تنموية، إذ تمكّن الدول من تطوير منتجات وخدمات تنافسية ذات جودة عالية وبكلفة أقل، كما تتيح هذه القدرة الابتكارية الاستفادة من التكنولوجيات الحديثة وتكييفها مع السياقات المحلية، ما يعزز السيادة التكنولوجية ويقلص التبعية للأسواق الخارجية.

ثالثًا: رفع الإنتاجية وتحقيق ميزة تنافسية

أثبتت المؤسسات الناشئة، خاصة خلال العقود الأخيرة، فعاليتها في تحسين الكفاءة الإنتاجية وتقديم منتجات وخدمات بأساليب أكثر مرونة وابتكارًا، وبفضل استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة واعتمادها على نظم إنتاج مرنة، تمكنت هذه المؤسسات من تخفيض

تكاليف التشغيل، وزيادة جودة المنتجات، وتسريع زمن الوصول إلى السوق. كل ذلك ساهم في رفع القدرة التنافسية ليس فقط للمؤسسات نفسها، بل للاقتصاد الوطني بشكل عام، من خلال تحسين بيئة الأعمال وزيادة معدلات النمو.

رابعًا: نشر القيم الإيجابية والمساهمة في التغيير الاجتماعي والثقافي

لا يقتصر دور المؤسسات الناشئة على الجانب الاقتصادي فحسب، بل يتعداه إلى البعد الاجتماعي والثقافي، حيث تساهم في نشر ثقافة ريادة الأعمال، والاعتماد على الذات، وتقبل المخاطر، كما تعمل من خلال أبحاثها ومنتجاتها على معالجة قضايا اجتماعية وثقافية معقدة، كتطوير السلوك الاستهلاكي، وتحسين جودة الحياة، وإدخال مفاهيم جديدة في التعامل مع البيئة والتكنولوجيا. ومن هذا المنطلق، تساهم المؤسسات الناشئة في تعزيز الانفتاح المجتمعي على التغيير، وتشجيع ثقافة الإبداع والتجريب في مختلف المجالات[1].

خامسًا: تعبئة المدخرات وجذب الاستثمارات ورؤوس الأموال

تلعب المؤسسات الناشئة دورًا مهمًا في تعبئة الموارد المالية غير المستثمرة، سواء كانت مدخرات فردية أو عائلية، وتحويلها إلى مشاريع ذات قيمة مضافة. فبدلاً من بقاء هذه الأموال مكتنزة أو مستثمرة في مجالات غير إنتاجية، يتم توجيهها نحو إنشاء مشاريع ابتكارية قادرة على خلق الثروة وتوليد الدخل، كما تسهم هذه المؤسسات في استقطاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية، لما تمثله من فرص واعدة للاستثمار، وهو ما يساعد في تحقيق تراكم رأسمالي وإعادة توزيع الدخل عبر ترقية شريحة من المواطنين من فئة الدخل

[1] سبتي محمد، فعالية رأس المال المخاطر في تمويل المشاريع الناشئة، مذكرة ماجيستر، جامعة قسنطينة، 2008-2009، ص 13.

المحدود إلى فئة الدخل الأعلى، وبهذا تكون المؤسسات الناشئة أداة فعالة لتحفيز الاقتصاد الوطني وجعله أكثر انفتاحًا وجاذبية[1].

المطلب الرابع: أنواع المؤسسات الناشئة

بعد أن تناولنا تعريف المؤسسات الناشئة وبيّنا خصائصها، ننتقل الآن إلى دراسة أنواعها، حيث تتنوع المؤسسات الناشئة بشكل كبير بحسب معايير متعددة، مما يعكس تنوع الأهداف والأنشطة التي تسعى هذه الكيانات لتحقيقها، ومن أجل تسهيل الفهم والتنظيم سنقوم بتصنيف أنواع المؤسسات الناشئة وفق ثلاثة معايير رئيسية، هي: الحجم، طبيعة النشاط، وإمكانية التوسع.

أولًا: من حيث الحجم

يقصد بالحجم هنا مجموعة من العناصر مثل عدد العمال أو الموظفين، النطاق الجغرافي الذي تنشط فيه المؤسسة، وكذا حجم رأس المال المستثمر، وبناءً على هذا المعيار يمكن التمييز بين نوعين رئيسيين:

أ. المؤسسات الناشئة الكبيرة:

تشمل هذه الفئة الشركات الناشئة التي تنطلق منذ البداية برؤية استراتيجية تهدف إلى الابتكار وتحقيق تأثير واسع النطاق في القطاع الذي تنشط فيه. هذه المؤسسات غالبًا ما تتمتع بموارد مالية وبشرية معتبرة، وتسعى إلى تحقيق معدلات نمو عالية ومستدامة على المدى الطويل، بحيث تصبح فاعلًا كبيرًا في السوق وتنافس الشركات الكبرى، حيث يركز هذا النوع من المؤسسات على تطوير منتجات أو خدمات ثورية تحدث تحولًا حقيقيًا في مجالها[2].

ب. المؤسسات الناشئة الصغيرة والمتوسطة:

[1] سبتي محمد، مرجع سابق، ص 14.

[2] مريم بورويصة، *المؤسسات الناشئة كدعامة أساسية لبناء وتطوير اقتصاد المعرفة في الجزائر*، مجلة قضايا معرفية، المجلد 2، العدد 2، سنة 2022، ص 77–94.

تتميز هذه المؤسسات بحجم نشاط محدود نسبيًا، سواء من حيث عدد الموظفين أو رأس المال المستثمر، وهي غالبًا ما تكون ذات طابع محلي أو جهوي و لا تهدف بالضرورة إلى التوسع الكبير، بل تركز على تلبية حاجات سوق معين أو فئة محددة من المستهلكين، مع التركيز على الكفاءة والابتكار في نطاق ضيق. ومع ذلك، فإن هذه المؤسسات قد تتحول تدريجيًا إلى مشاريع أكبر إذا ما توفرت لها الشروط الملائمة للنمو[1].

ثانيًا: من حيث طبيعة النشاط

يرتبط هذا المعيار بالهدف الرئيسي الذي تسعى المؤسسة إلى تحقيقه، وكذلك بمجال تدخلها، وبناءً عليه يمكن تصنيف المؤسسات الناشئة إلى نوعين رئيسيين:

أ. المؤسسات الناشئة الاجتماعية:

هي مؤسسات تنطلق من دافع اجتماعي، حيث يكون هدفها الأساسي هو إحداث تأثير إيجابي في المجتمع المحلي أو في قضايا مجتمعية معينة، مثل محاربة الفقر، تعزيز التعليم، الصحة، تمكين الفئات الهشة، أو المساهمة في التنمية المستدامة، و لا يُقاس نجاح هذا النوع من المؤسسات فقط بالأرباح المالية، بل أيضًا بالأثر الاجتماعي الذي تحدثه. وغالبًا ما تعتمد هذه المشاريع على نماذج التمويل الاجتماعي أو الشراكات مع مؤسسات حكومية وغير حكومية.

ب. المؤسسات الناشئة المتخصصة في أنماط الحياة:(Lifestyle Startups)

تركز هذه المؤسسات على تقديم منتجات أو خدمات تتماشى مع سلوكيات وأنماط حياة الأفراد، وتشمل عادة المجالات المتعلقة بالتنقل، الترفيه، الصحة، التغذية، أو الراحة اليومية، مثال على ذلك: شركة YASSIR الجزائرية، التي تقدم خدمات النقل الحضري من خلال تطبيق ذكي يعتمد على الربط بين السائقين والركاب، مما يجعلها مؤسسة تعكس نمط

[1] مريم بورويصة، المرجع نفسه.

حياة يعتمد على التنقل السلس والتكنولوجيا الحديثة، وتتمتع هذه المشاريع غالبًا بمرونة عالية وقدرة على التكيف مع تغيرات سلوك المستهلكين[1].

ثالثًا: من حيث قابلية التوسع

يشير هذا المعيار إلى الأفق المستقبلي للمؤسسة، أي ما إذا كانت قابلة للتوسع والتطور أو مهيأة للبيع، وبناءً عليه نميز بين نوعين رئيسيين:

أ. المؤسسات الناشئة القابلة للتطوير :(Scalable Startups)

هي مشاريع تُنشأ انطلاقًا من فكرة قابلة للتوسع السريع، بحيث يُخطط لها منذ البداية لتكبر وتتوسع على نطاق واسع، سواء جغرافيًا أو وظيفيًا أو تقنيًا، وهذه المؤسسات تعتمد على نماذج أعمال قابلة للتكرار، وتستهدف غالبًا الأسواق الدولية، وتسعى إلى جذب المستثمرين ورؤوس الأموال المخاطرة. من الأمثلة البارزة على هذا النوع الشركات التي تشتغل في المجالات التكنولوجية، مثل البرمجيات، التطبيقات، والتجارة الإلكترونية[2].

ب. المؤسسات الناشئة القابلة للبيع:(Sellable Startups)

هي تلك المؤسسات التي تُبنى بهدف تطوير منتج أو خدمة مبتكرة، ثم بيعها لاحقًا لشركة أكبر في نفس المجال، ويعتمد هذا النموذج غالبًا على المهارات التقنية العالية، حيث يقوم مطورون (Developers) بإنشاء مواقع إلكترونية، تطبيقات، أو حلول برمجية متقدمة، ثم يسعون إلى بيعها لاحقًا في صفقات قد تكون بمبالغ مالية كبيرة. يندرج هذا النموذج ضمن استراتيجيات "الانسحاب الاستثماري (Exit Strategy) "المعروفة في عالم ريادة الأعمال[3].

---

[1] شريف غياط، منيرة بوفرح، دور المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة قضايا معرفية، المجلد 2، العدد 2، سنة 2022، ص 147.

[2] شريف غياط، منيرة بوفرح، مرجع سابق، ص 148.

[3] شريف غياط، منيرة بوفرح، المرجع نفسه.

المبحث الثاني: مراحل إنشاء المؤسسة الناشئة ومتطلبات إنجاحها

المطلب الأول: مراحل إنشاء المؤسسة الناشئة

يُوضح الشكل رقم (01)الخطوات الأساسية لإنشاء مؤسسة ناشئة، بدءًا من ظهور الفكرة وصولًا إلى تجسيد المشروع على أرض الواقع.

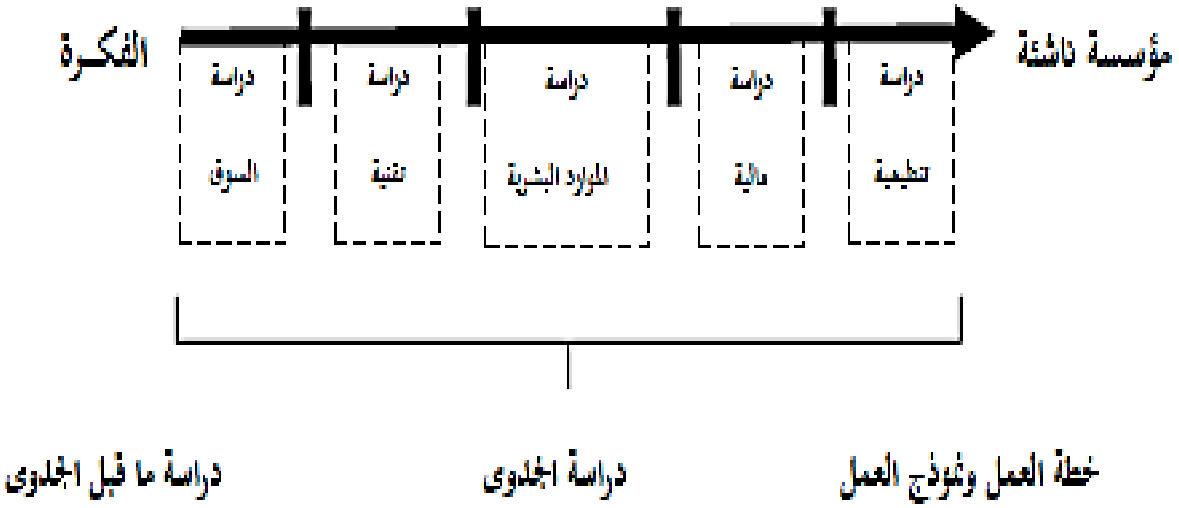

المصدر: Abdelaziz BENKIRAT, BuildYour Business Plan Business Model,cours business plan et business model université de8mai1945,guelma 2011-2012,p2.

أولا: الفكرة

تشير هذه المرحلة إلى تحديد فرصة استثمارية قائمة على حاجة اقتصادية أو اجتماعية، ويتم ذلك من خلال تحليل احتياجات السوق والمستهلكين لمعرفة مدى الطلب على منتج أو خدمة معينة، وتُعتبر هذه الفرصة متاحة إذا كان السوق غير مشبع بالكامل، ما يسمح بدخول مشروع جديد يلبي تلك الاحتياجات[1].

[1] عابد على دور التخطيط والرقابة في إدارة المشاريع باستخدام التحليل الشبكي ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: بحوث العمليات وتسيير المؤسسات جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان 2010-2011، ص 66.

ثانيا: دراسة الجدوى

1. دراسة السوق

تتطلب دراسة السوق تحليل عدة عناصر رئيسية، منها[1]:

- حالة السوق :تحديد ما إذا كان السوق في حالة نمو أو تراجع.
- تقييم حجم السوق :يشمل عدد العملاء المحتملين، حجم التداول، وأحدث التغيرات في توجهات السوق.
- ملف تعريف العملاء (الزبائن :(تحديد خصائص العملاء (العمر، الجنس، الفئة الاجتماعية) وتصنيفهم ضمن نماذج الأعمال.(B2B – B2C)
- دوافع الشراء :تحليل أسباب اتخاذ المستهلكين قرارات الشراء، مثل الحاجة إلى توفير الوقت، المال، أو البحث عن الأمان.
- تحليل المنافسة :دراسة المنافسين المباشرين وغير المباشرين، وتحديد نقاط القوة والضعف لديهم، إلى جانب إبراز الميزات التنافسية الخاصة بالمؤسسة الناشئة.
- الموردون :تحديد الموردين المحتملين، وتحليل أسعارهم ومدى تنافسيتها.

2. الدراسة التقنية

تشمل هذه المرحلة[2]:

- عرض المنتجات والخدمات :تحديد طبيعة المنتج أو الخدمة المقدمة، وخصائصها، ومستوى جودتها، والابتكارات التي تتضمنها.

[1]Abdelaziz BENKIRAT , Op, Cit, P 11.

[2]عابد علي، مرجع سابق، ص 70.

- أسلوب الإنتاج :وضع تقديرات لحجم الإنتاج، وتحديد أساليب الإنتاج الأكثر كفاءة، إلى جانب تقدير التكاليف الاستثمارية والتشغيلية السنوية.

3. دراسة الموارد البشرية

- الهيكل التنظيمي :تحديد الأدوار والوظائف المطلوبة داخل المؤسسة، وتحديد نوع العقود التي سيتم اعتمادها مع الموظفين.

4. دراسة الموارد المادية

تشمل تحديد الأدوات والمعدات اللازمة لتنفيذ المشروع، وضمان توفر البنية التحتية المناسبة.

5. الدراسة التنظيمية

تُركز هذه الدراسة على وضع الاستراتيجيات المناسبة لإنجاح المؤسسة الناشئة، وتشمل[1]:

- استراتيجية التسويق: وضع أهداف تسويقية واضحة لتعزيز مكانة المشروع في السوق.
- استراتيجية المنتج: تحديد معايير الجودة التي تميز المنتج، وتوضيح الخدمات الإضافية مثل خدمة ما بعد البيع والضمانات.
- استراتيجية التسعير: مقارنة الأسعار مع المنافسين، وضبط هامش الربح لضمان الاستدامة المالية.
- استراتيجية الترويج :استخدام وسائل التسويق المختلفة، مع وضع ميزانية مخصصة للحملات الإعلانية والترويجية.

[1]Abdelaziz BENKIRAT , Op, Cit, P P 17-18.

- استراتيجية التوزيع: تحديد قنوات البيع والتوزيع المناسبة.
- الاستراتيجية المالية: تشمل تحديد الإيرادات المتوقعة، تقدير تكاليف المشروع، وتحديد مصادر التمويل المحتملة.
- فريق العمل :تحديد المهارات والخبرات المطلوبة داخل الفريق لضمان نجاح المشروع.

ثالثا: تحويل المشروع إلى مؤسسة ناشئة قائمة بذاتها

1. خطة العمل(Business Plan)

تُعد خطة العمل من الخطوات الأساسية التي يجب على رواد الأعمال إعدادها لضمان السير في الاتجاه الصحيح نحو تأسيس شركة ناجحة، تتضمن الخطة[1]:

- أداة للإدارة: تساعد على تحديد نقطة البداية للمشروع.
- أداة للتوقعات المستقبلية :تُمكّن من تقييم الاحتياجات المالية والتشغيلية.
- أداة للتوجيه: تساعد في تحديد الأهداف المستقبلية للمشروع.
- أداة للتواصل: تُستخدم في تقديم المشروع للمستثمرين والشركاء المحتملين.
- أداة لتقييم الأداء: تسهل مراقبة تقدم المشروع والتعامل مع التحديات المحتملة.
-

2. نموذج العمل(Business Model)

يعكس نموذج العمل الاستراتيجية التشغيلية للمؤسسة، ويتضمن النموذج مايلي[2]:

[1] بوصوار لميس، بولبعير عائدة، واقع تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي، ميلة122020.2021، ص 12.

[2] Abdelaziz BENKIRAT , Op, Cit, P 30.

- آلية تحقيق الإيرادات: تحديد المنتجات أو الخدمات المقدمة والفئة المستهدفة.
- هيكل التكاليف: اختيار نموذج التشغيل المناسب، وتحديد ما إذا كان سيتم الاستعانة بموارد داخلية أو خارجية.

المطلب الثاني: مصادر تمويل المؤسسة الناشئة

تتعدد مصادر تمويل المؤسسات الناشئة بين ما هو تقليدي وما هو حديث، لذلك سنتطرق في هذا المطلب الى المصادر التقليدية لتمويل المؤسسات الناشئة أولا ثم سنتعرف على المصادر الحديثة لتمويل المؤسسات الناشئة ثانيا

أولا: المصادر التقليدية في مجال تمويل المؤسسات الناشئة

يمكن التمييز في تمويل المؤسسات الناشئة والصغيرة بين منظورين رئيسيين، هما: التمويل من زاوية التمويل الاقتصادي، والتمويل من زاوية التنمية الاقتصادية، ويُعَدُّ فهم هذين المنظورين أمرًا ضروريًا لتحليل كيفية دعم هذه المؤسسات وضمان استدامتها.

1. تمويل المؤسسات الناشئة من منظور التنمية الاقتصادية

من هذه الزاوية، يمكن تصنيف مصادر التمويل إلى نوعين رئيسيين: المصادر المحلية والمصادر الخارجية، حيث تهدف كل منهما إلى تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة عبر دعم نسيج المؤسسات الناشئة.

- **مصادر التمويل المحلية**

تُموَّل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كثير من الدول، ولا سيما النامية منها، من المدخرات الوطنية، سواء كانت تلك المدخرات على مستوى الأفراد أو على مستوى المؤسسات، وعندما لا تكون المدخرات العامة والخاصة كافية لتلبية الاحتياجات التمويلية لهذه المؤسسات، يتم اللجوء إلى وسائل تمويل محلية بديلة[1].

[1] مصطفى بورنان علي صولي، الإستراتيجية المستخدمة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة، مجلة دفاتر إقتصادية، مجلد، 11 عدد، 01، 2020 ص 138.

- **مصادر التمويل الخارجية**

تلجأ بعض الدول، خاصة تلك ذات الموارد المحدودة، إلى التمويل الخارجي لسد العجز في تمويل المؤسسات الناشئة، ويمكن أن تأخذ هذه المصادر عدة أشكال من أبرزها[1]:

- الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي يتم عبر دخول شركات أو أفراد أجانب في رأسمال المؤسسات الوطنية.
- الإعانات أو المساعدات المالية الدولية، التي تُمنح من قِبل هيئات دولية مثل البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي، أو عبر برامج التعاون الثنائي أو المتعدد الأطراف.

2. تمويل المؤسسات من منظور التمويل الاقتصادي للمؤسسة

يقصد بهذا المنظور دراسة هيكل التمويل داخل المؤسسة نفسها، أي تشكيلة الخصوم في الميزانية (التمويل الذاتي أو الممول بالدَّين)، والطرق التي تعتمدها المؤسسة في تمويل دورة الاستثمار ودورة الاستغلال.

وفي هذا السياق، يمكن أن تستفيد المؤسسات الناشئة من دعم حكومي مباشر يتخذ عدة أشكال منها:

- الإعانات المالية المباشرة لتغطية جزء من تكاليف الإنشاء أو التشغيل.
- القروض متوسطة وطويلة الأجل لتمويل المشاريع الاستثمارية.
- القروض قصيرة الأجل لدعم السيولة وتسيير النشاطات اليومية.
- الإعفاءات الجبائية (ضرائب) أو شبه الجبائية (رسوم الضمان الاجتماعي) لتخفيف العبء المالي.
- الإعفاءات الجمركية على المعدات والمواد الأولية اللازمة لتشغيل المؤسسة.

ثانيا: المصادر الحديثة لتمويل المؤسسات الناشئة

[1] مصطفى بورنان علي صولي، مرجع سابق، ص 138.

مع تطور القطاع المالي والمصرفي، ظهرت مصادر حديثة لتمويل المؤسسات الناشئة، من أبرزها التمويل البنكي، الذي أصبح يشكل وسيلة تمويل رئيسية وموثوقة لهذه المؤسسات.

- التمويل البنكي

التمويل البنكي يتمثل في تقديم الأموال من قِبل البنوك التجارية للمؤسسات الاقتصادية، سواء العمومية أو الخاصة، وذلك لتمويل مشاريع جديدة أو توسعة مشاريع قائمة[1].

- أدوات التمويل التي توفرها البنوك

توفر البنوك نوعين أساسيين من التمويل:

.1تمويل نشاطات الاستغلال

يستهدف هذا النوع من التمويل تمويل الدورة التشغيلية للمؤسسة، أي الأنشطة اليومية التي تضمن استمرار المؤسسة في الإنتاج والخدمات. ويُصنف هذا النوع إلى:

أ. القروض العامة

وهي قروض تُمنح لتغطية الاحتياجات العامة للمؤسسة، وغالبًا ما تستخدم في حالات العجز المؤقت أو تذبذب السيولة، ومن بين أشكالها[2]:

- **تسهيلات الصندوق :(Facilité de caisse)** قروض قصيرة جدًا تُمنح لمواجهة صعوبات السيولة المفاجئة.
- **الاعتماد المكشوف :(Découvert bancaire)** قرض يمنح عندما يكون هناك عجز مؤقت في الخزينة، ويهدف إلى دعم رأس المال العامل.
- **قرض الموسم :(Crédit de campagne)** يُخصص لتمويل نشاطات موسمية (كالزراعة، السياحة، أو تجارة موسمية

[1] ماجدة العطية، *إدارة المشروعات المصغرة*، ط.1، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، عمّان، 2002، ص 3.

[2] موالي عمر مليكة، *التمويل البنكي للمشاريع المصغرة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب*، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2016-2017، ص 14.

- **قرض الربط :(Crédit relais)** قرض مؤقت يُمنح لتغطية فجوة تمويلية آنية، في انتظار وصول تمويل مؤكد لكن مؤجل.

ب. القروض الخاصة

تُمنح هذه القروض لتمويل أصول معينة بدلًا من تمويل العمليات العامة، ومنها:

- **التسبيقات على البضائع:** تُستخدم لتمويل شراء أو تخزين البضائع، حيث تُرهن البضائع نفسها كضمان.
- **التسبيقات على الصفقات العمومية :**تُمنح للمؤسسات المتعاقدة مع الدولة لإنجاز أشغال أو خدمات بموجب صفقة عمومية، وتُعد وسيلة تمويل مهمة لضمان تنفيذ الصفقات في الوقت المحدد.

.2تمويل نشاطات الاستثمار

هذا النوع من التمويل يُستخدم لتمويل المشاريع الكبرى والمعدات الثقيلة والعقارات الصناعية، وهو يتطلب تجميد الأموال لفترات طويلة قد تمتد من سنتين إلى أكثر من عشر سنوات.

أ. القروض متوسطة الأجل

تُمنح لفترات تتراوح بين سنتين وسبع سنوات، وتُستخدم لتمويل الاستثمارات الخفيفة، مثل شراء معدات متوسطة العمر الإنتاجي أو تحديث خطوط الإنتاج.

ب. القروض طويلة الأجل

تُستخدم لتمويل المشاريع الكبرى ذات التكلفة العالية، والتي تتطلب فترات استرداد طويلة مثل بناء مصانع، أو شراء تجهيزات ثقيلة. وتُمنح عادة لمدد تتجاوز السبع سنوات، وتُسدد تدريجيًا وفق خطة مالية مدروسة.

ج. القرض الإيجاري(Leasing)

هو أسلوب تمويلي حديث، يُتيح للمؤسسة استخدام أصول معينة (كالمعدات أو العقارات) دون الحاجة إلى شرائها فورًا، حيث يتم تمويل الأصل من طرف شركة تمويل، وتقوم المؤسسة المستفيدة بدفع أقساط إيجارية، مع إمكانية تملك الأصل في نهاية المدة[1].

المطلب الثالث: أهمية الكفاءات البشرية في نجاح المؤسسة الناشئة

تُعد الكفاءات البشرية حجر الزاوية في نجاح أي مؤسسة، وتزداد أهميتها بشكل خاص في الشركات الناشئة، ففي بيئة تتسم بالمخاطر العالية والموارد المحدودة، يصبح الاعتماد على فريق عمل موهوب ومتحمس أمرًا حاسمًا للبقاء والنمو لا تقتصر الكفاءة على المهارات التقنية فحسب، بل تمتد لتشمل مجموعة واسعة من الصفات والقدرات التي تساهم في إحداث تأثير إيجابي على الأداء العام للمؤسسة.

تكمن أهمية الكفاءات البشرية في الشركات الناشئة في عدة جوانب، وكل جانب منها مدعوم بأبحاث وممارسات أثبتت فعاليتها، مع التركيز على المراجع العربية المتاحة:

- **القدرة على الابتكار والتكيف:**

  - **أهمية الابتكار** :تزدهر الشركات الناشئة من خلال تقديم حلول جديدة أو تحسينات جذرية على الحلول القائمة. هذا يتطلب فرقًا قادرة على التفكير خارج الصندوق،

[1] نصيرة ترمول، فعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الاستثمار، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، 2013-2014، ص 58.

وتحديد الفرص غير المستغلة، وتطوير منتجات أو خدمات مبتكرة. الابتكار المستمر هو ما يميز الشركات الناشئة عن منافسيها الأكبر والأكثر رسوخًا.[1]

- **القدرة على التكيف** :بيئة الشركات الناشئة تتسم بالديناميكية والتغير المستمر. الخطط الأولية قد تحتاج إلى تعديلات جذرية بناءً على ردود فعل السوق أو ظهور تحديات جديدة. الموظفون ذوو الكفاءة العالية يتميزون بالمرونة، والقدرة على التعلم السريع، والتكيف مع الأدوار والمسؤوليات المتغيرة، مما يسمح للشركة بالاستجابة بفعالية للتحديات والفرص.[2]

- **بناء ثقافة الشركة:**

- **أساس الثقافة** :في المراحل المبكرة من عمر الشركة الناشئة، يكون عدد الموظفين قليلًا، مما يجعل كل فرد مؤثرًا بشكل كبير في تشكيل ثقافة العمل. القيم، والمعتقدات، والسلوكيات التي يتبناها الموظفون الأوائل تشكل الأساس الذي تقوم عليه ثقافة الشركة بأكملها.[3]

- **التأثير على الأداء** :ثقافة الشركة القوية والإيجابية تعزز التعاون، الشفافية، والإنتاجية، و عندما يشعر الموظفون بالانتماء والتقدير، فإنهم يكونون أكثر التزامًا بأهداف الشركة وأكثر استعدادًا لبذل جهد إضافي لتحقيقها. هذه الثقافة يمكن أن تصبح ميزة تنافسية بحد ذاتها، حيث تجذب المواهب وتحتفظ بها.[4]

- **التعامل مع التحديات والمخاطر:**

[1] مرعي، أحمد، "أثر رأس المال الفكري في تحقيق ريادة الأعمال"، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث 1 (2)، 2017، ص ص 45-60.

[2] بوغابة هدى فريال، جمادي منيرة، المؤسسة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، "نهج المبتكر لإدارة الموارد البشرية في المؤسسات الناشئة ودوره في تحقيق الأداء المتميز"، 2021، ص 207.

[3] الشمري، عبير محمد مهدي، إدارة الموارد البشرية في المنظمات الحديثة، عمان: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، 2019، ص58.

[4] القحطاني، محمد، إدارة الموارد البشرية: مدخل استراتيجي. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، 2017، ص 29.

- **مواجهة العقبات** :تواجه الشركات الناشئة باستمرار تحديات فريدة ومعقدة، مثل محدودية الموارد المالية والبشرية، والمنافسة الشديدة من الشركات الكبرى، والضغوط لتحقيق النمو السريع.[1]
- **المرونة والحلول** :الفريق ذو الكفاءات العالية لا يقتصر على تحديد المشكلات فحسب، بل يمتلك أيضًا القدرة على تحليلها بعمق، واتخاذ قرارات سريعة ومستنيرة، وتطوير حلول مبتكرة وفعالة للتغلب على هذه العقبات. القدرة على تحويل التحديات إلى فرص هي سمة مميزة للفرق الناجحة.

- **جذب الاستثمار:**
  - **تقييم المستثمرين:** لا يستثمر المستثمرون الملائكيون وأصحاب رؤوس الأموال المغامرة فقط في الأفكار، بل يستثمرون بشكل كبير في الفرق التي تقف وراء هذه الأفكار الفريق القوي والموثوق به، الذي يتمتع بخبرة متنوعة وسجل حافل بالإنجازات، هو عامل جذب رئيسي للاستثمار.
- **ثقة المستثمرين** :يشير وجود فريق عمل موهوب ومتكامل إلى قدرة الشركة على تنفيذ خططها بفعالية، والتغلب على التحديات، وتحقيق عوائد مجدية على الاستثمار. الخبرة الجماعية للمؤسسين والموظفين الأوائل هي مؤشر قوي على إمكانات النجاح.
- **تحقيق النمو السريع:**
  - **ضرورة النمو** :في بيئة الشركات الناشئة، غالبًا ما يكون النمو السريع هو مفتاح البقاء والمنافسة، و هذا يتطلب فريقًا قادرًا على التعلم السريع، والعمل بجدية، وتحمل المسؤولية، والتعامل مع عبء العمل المتزايد بكفاءة.

[1] البنك الدولي، "مشروع رأس المال البشري: الأسئلة الشائعة"، 2023، الموقع الالكتروني: https://www.albankaldawli.org اطلع عليه بتاريخ: 2025/05/27.

- **التنفيذ الفعال** :الكفاءات البشرية هي التي تحول الأفكار والخطط إلى واقع ملموس. القدرة على تنفيذ الاستراتيجيات بسرعة وفعالية، وتوسيع نطاق العمليات، وإدارة التوسع، كلها أمور تعتمد بشكل مباشر على جودة الكفاءات المتاحة داخل الشركة.[1]

المطلب الرابع: تجربة بعض الدول في مجال دعم وتطوير المؤسسات الناشئة

شهد العالم خلال العقود الأخيرة بروزًا متسارعًا لدور المؤسسات الناشئة في تعزيز ديناميكية الاقتصاد، وتحقيق معدلات نمو مرتفعة، خاصة في الدول التي تبنّت سياسات واضحة لدعم هذا النوع من المؤسسات، وفي هذا السياق تسعى العديد من الدول، سواء المتقدمة أو النامية، إلى توفير بيئة مواتية ومحفّزة لاحتضان المشاريع الريادية، من خلال توفير التمويل، التكوين، التوجيه، والتشبيك، بما يعزز استمراريتها وقدرتها على النمو.

وسنتناول في هذا المطلب تجربتين: الأولى تجربة الدول المتقدمة وهي اليابان، إيطاليا، والثانية تجربة الدول النامية.

أولا: تجربة الدول المتقدمة

-التجربة اليابانية

اعتمدت اليابان سياسة رشيدة وطموحة في دعم وتطوير المؤسسات الناشئة، مدركةً دورها الأساسي في دفع عجلة التنمية وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي،[2] وقد تجسدت هذه السياسة في جملة من التدابير القانونية والتنظيمية والمالية، من أبرزها إصدار القانون

[1] موقع Magohcm، "دليل إدارة الموارد البشرية للشركات الناشئة." (مدونة). https://magohcm.com اطلع عليه بتاريخ: 2025/05/27.

[2] فتحي السيد عبدة أبو سيد أحمد، *الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية*، مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص. 157.

الأساسي للمشروعات الناشئة رقم 154 لسنة 1963، الذي تم تعديله لاحقًا عام 1999، لتحديد المفاهيم الأساسية للمؤسسات الناشئة، وبيان أبرز العراقيل التي تواجهها، ووضع الآليات الكفيلة بتجاوزها[1].

تشير الإحصائيات إلى أن المؤسسات الناشئة في اليابان ساهمت، خلال الفترة الممتدة من 1984 إلى 1996، في تلبية[2]:

- نحو 72%من احتياجات المؤسسات الكبرى في المجال الصناعي المعدني،
- و 76%من حاجيات قطاع الصناعات الكهرومنزلية،
- و 79%من متطلبات الصناعات الهندسية،
- كما وفرت ما يقارب 84.4%من إجمالي اليد العاملة في القطاع الصناعي.

[1] المرجع نفسه.

[2] فتحي السيد عبدة أبو سيد أحمد، مرجع سابق، ص 158.

ويرجع نجاح التجربة اليابانية إلى مجموعة من السياسات الداعمة، يمكن تلخيصها فيما يلي[1]:

- إنشاء مؤسسات مالية متخصصة لتمويل المشروعات الناشئة وتقديم الدعم الفني والإداري اللازم لها؛
- فرض نسبة إلزامية لا تقل عن 30% من قيمة المناقصات الحكومية لصالح الشركات الناشئة؛
- تسهيل الحصول على القروض البنكية بشروط ميسّرة وميسّطة؛
- توفير نظام تأمين خاص للمشروعات الناشئة ضد مخاطر الإفلاس، حيث تقوم هيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بسداد ديون المشروع نيابة عنه؛
- إطلاق برامج تدريبية وتكوينية موجهة خصيصًا لأصحاب المشاريع الناشئة؛
- دعم عمليات التسويق من خلال تنظيم معارض دولية، وتوفير آليات مساعدة على تسويق المنتجات داخليًا وخارجيًا؛
- اعتماد نظام ضريبي محفّز للاستثمار في التكنولوجيا الحديثة، وتشجيع إنشاء مؤسسات في المناطق النائية عبر إعفاءات وتخفيضات ضريبية خاصة.

- **التجربة الإيطالية**

تُعدّ التجربة الإيطالية في مجال المؤسسات الناشئة نموذجًا ناجحًا يتميّز بخصوصيات فريدة، خصوصًا من حيث هيكلية هذه المؤسسات وطبيعة علاقاتها الإنتاجية، وتُعرف المؤسسات الناشئة في إيطاليا بأنها عبارة عن مجموعات من الشركات المتخصصة،

[1] نبيل محمد شبلي، *دور حاضنات المشروعات الصغيرة في دعم الإبداع العربي*، مجلة آفاق اقتصادية، العدد 97، جامعة دبي، 2004، ص. 32.

المتمركزة جغرافيًا في مناطق معينة، وتتعاون فيما بينها لإنتاج منتجات محددة ضمن ما يعرف بـ"العناقيد الصناعية" أو[1].

تقوم فلسفة هذه العناقيد على أساس التكامل والتنسيق بين الشركات، بحيث تتقاسم مراحل الإنتاج وتتعاون بشكل عضوي، مما يسمح بسرعة الإنجاز، وتقليص التكاليف، ورفع كفاءة العمل. ويُعزى نجاح هذه التجربة إلى عدة عوامل، من أبرزها[2]:

- عدم اعتبار كل شركة كيانًا مستقلًا بذاته، بل جزءًا من منظومة مترابطة ومتداخلة، تتقاسم الموارد والخبرات والتقنيات؛
- وجود درجة عالية من التعاون بين هذه المؤسسات، الأمر الذي يسمح بتوزيع الأدوار وفقًا للاختصاص والقدرة؛
- اعتماد سياسات مرنة وديناميكية لتطوير هذه المؤسسات، تسمح بتشكيل تجمعات صناعية ذات تنافسية عالية، قادرة على الصمود في الأسواق الداخلية والخارجية؛
- التركيز على التمركز الجغرافي والقطاعي، إذ تشير الإحصائيات إلى وجود حوالي 200 عنقود صناعي في إيطاليا، يعمل بها نحو 2.2مليون عامل، وتضم أكثر من 90ألف مؤسسة صناعية، تحقق رقم أعمال يُقدّر بـ 67مليار يورو، وتُسجّل صادرات تتجاوز 90مليار دولار.

تُظهر هذه التجربة الإيطالية أن نجاح المؤسسات الناشئة لا يقتصر على الدعم المالي فقط، بل يقوم أيضًا على بناء شبكات متكاملة من الشركات الصغيرة والمتوسطة، تدفع نحو التخصص والتعاون، بما يعزز القدرة التنافسية وينشّط الاقتصاد المحلي.

---

[1] شوقي جباري، حمزة العوادي، *قراءات في التجارب الدولية الرائدة لاستراتيجية العناقيد الصناعية: تجربة إيطاليا الثالثة ووادي السيليكون نموذجين*، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 3، سنة 2012، ص 45.

[2] شوقي جباري، حمزة العوادي، مرجع سابق، ص 46.

ثانيا: تجربة الدول النامية

على غرار الدول المتقدمة، سعت العديد من الدول النامية إلى تبنّي سياسات واستراتيجيات تستهدف دعم المؤسسات الناشئة، إيمانًا بدورها المحوري في تنشيط الاقتصاد الوطني، وتحقيق التنمية المستدامة، وتوفير فرص العمل، ومواجهة تحديات الفقر والبطالة.

- التجربة المصرية

تُعد التجربة المصرية من التجارب العربية الرائدة نسبيًا في مجال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة، رغم حداثة انطلاقها، فقد بدأت مصر في إيلاء اهتمام فعلي بهذا القطاع منذ عام 1991، حين أُنشئ الصندوق الاجتماعي للتنمية، الذي شكل نقطة الانطلاق الفعلية لتبني سياسة وطنية لدعم هذه المؤسسات.

وفي نوفمبر 2016، أطلقت وزارة التجارة والصناعة المصرية استراتيجية وطنية للتنمية الصناعية وتعزيز التجارة الخارجية حتى عام 2020، بدعم من الاتحاد الأوروبي، بهدف تمكين هذه المؤسسات من أداء دورها في النهوض الاقتصادي والاجتماعي[1].

وتتميز المؤسسات الناشئة في مصر بعدة مزايا جعلتها تساهم في التنمية المستدامة، ويمكن تلخيص أبرز هذه الأدوار فيما يلي[2]:

- الإسهام الفعّال في خلق فرص العمل، وبالتالي المساهمة في تقليص معدلات البطالة والفقر، وهي من أبرز التحديات التي تواجه الدول النامية؛
- تحقيق التوزيع الجغرافي العادل للأنشطة الصناعية، من خلال انتشار هذه المشاريع في المناطق الريفية والمدن الصغيرة، ما يدعم التنمية الإقليمية والعمرانية؛
- استغلال الموارد المحلية وربط القطاعات، حيث تستخدم المشاريع الصغيرة الموارد المتاحة محليًا، مما يعزز ترابطها مع قطاعات كالفلاحة والنقل والصناعة الكبرى؛

[1] بن موسى حسان، *تجارب دولية رائدة للمؤسسات الناشئة وأهميتها للجزائر*، مجلة آراء للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد 2، المركز الجامعي أفلو، الجزائر، 2022، ص 121.

[2] بن موسى حسان، المرجع نفسه.

- إنتاج مكونات وقطع غيار لصالح المؤسسات الكبرى، ما يسهم في خلق تكامل صناعي فعّال؛
- تطوير المهارات والكفاءات الإدارية والفنية، وبالتالي تكوين جيل من المبتكرين والمنظمين الذين تحتاجهم البلدان النامية بشدة؛
- تشجيع الادخار والاستثمار من خلال توليد الدخل وتوسيع دائرة الأنشطة الاقتصادية.

وفيما يلي بعض النماذج البارزة للمؤسسات الناشئة في مصر:

.1شركة مكسب(MAXAB)

تأسست سنة 2018، وتُعد من أبرز الشركات الناشئة المصرية. تُقدم الشركة منصة للتجارة الإلكترونية تهدف إلى ربط موردي السلع الاستهلاكية)مثل الأغذية والمواد التموينية) مع تجار التجزئة الصغار، لاسيما في المناطق ذات التغطية الضعيفة، وتسعى "مكسب" إلى إعادة هيكلة سوق المواد الغذائية والبقالة باستخدام تقنيات حديثة قائمة على البيانات وسلاسل الإمداد المتطورة[1].

.2شركة كراود أنالايرزر(Crowd Analyzer)

تأسست سنة 2013 في قرية المعرفة بدبي، بينما يوجد مقرها الرئيسي بمنطقة المعادي في القاهرة .تختص هذه الشركة بتحليل المحتوى العربي على مواقع التواصل الاجتماعي، وتقديم رؤى دقيقة مستندة إلى تحليل البيانات الضخمة .وتتميز بقدرتها على التمييز بين

[1] بن موسى حسان، مرجع سابق، ص 122.

اللهجات العربية المختلفة، وقد أصبحت من أبرز المنصات التي تعتمدها المؤسسات الناشئة في منطقة الشرق الأوسط[1].

3.مؤسسة نواة(Nawah Scientific)

تُعد أول مركز بحثي خاص متعدد التخصصات في مصر، توفر منصة إلكترونية تُمكّن أكثر من 100 ألف باحث وعالم مصري من إجراء بحوث معمّقة وتحليل العينات باستخدام أجهزة علمية متطورة غير متاحة في الجامعات، ما يجعلها أداة مهمة في تطوير البحث العلمي في البلاد[2].

- التجربة الهندية

تُعتبر التجربة الهندية من أنجح التجارب في العالم النامي في دعم وتوسيع قاعدة المؤسسات الناشئة، حيث يضم هذا القطاع أكثر من 40مليون وحدة صناعية، تشكل حوالي 95%من إجمالي المؤسسات، أغلبها مؤسسات متناهية الصغر، تمثل نحو 85% من العدد الكلي[3].

وقد ساهمت هذه المؤسسات بشكل كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية في الهند، لما لها من قدرة عالية على خلق فرص العمل، وتنويع الصناعات، وتشجيع روح المبادرة والعمل الحر. ويعود نجاح التجربة الهندية إلى عدة عوامل، أهمها[4]:

1. السياسة الحكومية الرشيدة

[1] بن موسى حسان، مرجع سابق، ص 123.

[2] عاطف الشبراوي، حاضنات الأعمال في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، 18 أفريل 2006، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص78.

[3] الموقع الإلكتروني: http://www.siironline.org تاريخ الاطلاع: 2025/05/12.

[4] بن موسى حسان، مرجع سابق، ص ص 124.

أدركت الحكومة الهندية الأهمية البالغة لهذا القطاع، خاصة في ظل الاعتماد المتزايد على الصناعات الثقيلة التي لا توفر فرص عمل كافية. فقد وجدت الدولة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوسيلة المثلى:

- لمحاربة البطالة،
- وتغطية الطلب المحلي على المنتجات،
- وتحقيق الاكتفاء الذاتي،
- وتوفير العملة الصعبة من خلال التصدير،
- وتعزيز التوازن الاجتماعي.

2.أشكال الدعم الحكومي

اعتمدت الحكومة الهندية على أربع قنوات رئيسية لدعم هذا القطاع، وهي[1]:

- الحماية القانونية :خصصت الحكومة نحو 80 سلعة استهلاكية لإنتاجها حصريًا داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ما ضمن لها الحماية من منافسة الكيانات الكبرى، وساهم في استقرارها واستمراريتها.
- التمويل الميسر :وفرت الحكومة قروضًا منخفضة الفائدة للمؤسسات الناشئة، لتلبية احتياجاتها التمويلية المختلفة وتوفير السيولة اللازمة.
- البنية التحتية والتدريب :أنشأت الدولة مجمعات صناعية، وقدمت برامج تدريبية لتطوير مهارات الإدارة والتكنولوجيا، وساعدت على التشبيك بين المشاريع الصغيرة والكبيرة، من خلال توفير قواعد بيانات متكاملة.
- التحفيز على التصدير :سمحت الحكومة للمؤسسات الكبرى بإنتاج بعض السلع المخصصة في الأصل للصناعات الصغيرة، بشرط تصدير 50% من هذه

[1] بن موسى حسان، المرجع نفسه، ص124.

المنتجات، وهو ما ساعد في تحسين ميزان المدفوعات، وتوفير العملة الصعبة، وتحقيق التواجد في الأسواق العالمية، خصوصًا في مجال البرمجيات.

خلاصة الفصل:

تناول هذا الفصل الأسس النظرية المتعلقة بالمؤسسة الناشئة، باعتبارها شكلاً حديثاً من أشكال التنظيم الاقتصادي القائم على الابتكار والمبادرة الفردية أو الجماعية، وقد تم توضيح مفهوم المؤسسة الناشئة، مع إبراز خصائصها المميزة عن المؤسسات التقليدية، خاصة من حيث المرونة، القابلية للنمو، واعتمادها على التكنولوجيا والأفكار الجديدة، كما تم التطرق إلى الدور المحوري الذي تلعبه هذه المؤسسات في تنشيط الاقتصاد، من خلال خلق فرص العمل، وتحفيز الابتكار، والمساهمة في تنويع النسيج الاقتصادي.

وفي جانب آخر عرض الفصل أهم المراحل التي تمر بها عملية إنشاء المؤسسة الناشئة، من صياغة الفكرة إلى التأسيس الفعلي والانطلاق في السوق، إلى جانب مصادر التمويل المتاحة لهذه المؤسسات، سواء التقليدية أو الحديثة، وتم التأكيد على أن الكفاءات البشرية تظل عنصراً حاسماً في نجاح المشروع المقاولاتي، نظراً لما تتطلبه المؤسسات الناشئة من مهارات متعددة، وروح ريادية قادرة على التكيف والتطوير المستمر.

وقد ختم الفصل باستعراض بعض التجارب الدولية الرائدة في دعم المؤسسات الناشئة، بهدف الاستفادة من السياسات والممارسات الفضلى التي أثبتت فعاليتها في تمكين هذا النوع من المشاريع وضمان استمراريتها.

الفصل الثاني:

المقاولاتية

تمهيد:

في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة، أصبحت المقاولاتية خياراً استراتيجياً تتبناه مختلف الدول لتعزيز النمو وتحقيق التنمية المستدامة، ولم تعد المقاولاتية مجرد نشاط اقتصادي فردي يهدف إلى تحقيق الربح، بل أصبحت تمثل فكراً اقتصادياً قائماً على المبادرة والابتكار واستغلال الفرص، وتسهم بشكل فعّال في دفع عجلة الاقتصاد من خلال خلق مناصب الشغل، وتحفيز الإنتاجية، وتعزيز روح الريادة لدى الأفراد.

وتكتسي دراسة المقاولاتية أهمية خاصة في الوقت الراهن، نظراً لتنامي الاهتمام بها في السياسات العمومية والبرامج الاقتصادية، خصوصاً في الدول الساعية إلى تنويع مصادر النمو والحد من البطالة. كما أن فهم البعد النظري للمقاولاتية، من حيث مفاهيمها ونشأتها والاتجاهات التي تفسرها، يمثل مدخلاً أساسياً لتحليل أدوارها المتعددة في الاقتصاد والمجتمع.

وعليه، يهدف هذا الفصل إلى تأصيل المفهوم المقاولاتي من خلال عرض تعاريفه وتطوراته النظرية، ثم تسليط الضوء على أنماطه، أدواره، وأبعاده، لفهم كيفية مساهمته في تحريك الاقتصاد الوطني، وتوسيع قاعدة الإنتاج، وتطوير قدرات الأفراد على الابتكار والريادة.

المبحث الأول: الاطار المفاهيمي

تُعد المقاولاتية من المفاهيم الحديثة نسبياً التي فرضت حضورها بقوة في النقاشات الاقتصادية والاجتماعية، نظراً لدورها المحوري في خلق الثروة وتحفيز النمو وتوليد فرص العمل، وقد تباينت التعريفات والنظريات التي تناولت هذا المفهوم باختلاف الزوايا المعتمدة في تفسيره، مما يبرز الحاجة إلى تأصيله مفاهيمياً وتحليل نشأته وتطوره، يتناول هذا المبحث الإطار المفاهيمي للمقاولاتية من خلال تعريفها، واستعراض أبرز الاتجاهات المفسرة لها، وبيان خصائصها وأهميتها في الواقع الاقتصادي.

المطلب الأول: تعريف ونشأة المقاولاتية

أولا: نشأة المقاولاتية

أصبحت المقاولاتية تحتل مكانة بارزة في السياسات الاقتصادية للعديد من الدول، وهو ما يعكسه التوجه الأكاديمي العالمي نحو تعزيز ثقافة العمل الحر والمبادرات الفردية، فقد أضحت المقاولاتية عاملاً محورياً في تحقيق التنمية المستدامة، كما أنها تُعدّ مصدراً رئيسياً لخلق فرص العمل وتعزيز الإبداع، إضافة إلى دورها في إيجاد حلول مبتكرة لمختلف التحديات الاقتصادية وهذا ما يجعل المقاولاتية اليوم إحدى الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني.

لقد أصبح هذا المفهوم واسع الانتشار ومتداولًا بشكل كبير في الأوساط العلمية والأكاديمية، مما يعكس الاهتمام المتزايد به كمجال للبحث العلمي والتعليم الأكاديمي.

مرَّ مفهوم المقاولاتية بمراحل تطور متعددة على مدار فترات زمنية مختلفة، حيث شهد العديد من الإسهامات والنظريات العلمية منذ القرن السادس عشر، وقد استمرت الدراسات حول هذا المجال حتى يومنا هذا، حيث باتت المقاولاتية أحد العناصر الأساسية

في التنمية الاقتصادية، ويمكن القول إن المقاولاتية ظاهرة قديمة ومتجددة في آن واحد، وسنستعرض فيما يلي لمحة موجزة عن تطورها التاريخي[1].

تشير الأبحاث إلى أنه حتى القرن الثامن عشر، كانت معظم الأنشطة الإنتاجية تُمارس في المنازل وتعتمد على العمل اليدوي دون استخدام الآلات، وتميزت هذه الحقبة بسيطرة التجارة على الأنشطة الاقتصادية، حيث كانت المبادلات التجارية هي السمة الغالبة في النظام الاقتصادي آنذاك.

مع ظهور الثورة الصناعية ونمو النظام الرأسمالي، شهد الفكر المؤسساتي تحولًا جذريًا، حيث تطورت الوحدات الإنتاجية وأخذت شكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ومع ذلك، لم يحظَ مفهوم المقاول والمقاولاتية باهتمام كافٍ من الباحثين في تلك الفترة، إذ كان التركيز منصبًّا على المؤسسة نفسها دون الالتفات إلى دور الفرد المقاول.

وفي هذا السياق، عرّف الاقتصاديون النيوكلاسيكيون المؤسسة بوصفها كيانًا يقوم بتنسيق عوامل الإنتاج (رأس المال والعمل)، بينما كان يُنظر إلى دور المقاول على أنه ينتهي بمجرد تفاعل قوى العرض والطلب في السوق، وقد تعرّض هذا الطرح لانتقادات من قبل الباحث "كنتيلون" الذي ركّز على ديناميكية دور المقاول في الاقتصاد.

خلال القرن التاسع عشر، ومع اشتداد المنافسة الناتجة عن الثورة الصناعية الثانية وظهور مفاهيم إدارية جديدة، برزت أهمية الفصل بين الملكية والتسيير ،كما كانت الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل الدول التي تبنّت هذا المبدأ عام 1870، لينتشر لاحقًا في مختلف القطاعات الاقتصادية بحلول عام 1920. لكن خلال هذه الفترة، ظل الاهتمام بالمقاولاتية محدودًا، حيث لم يُنظر إليها كمحرك أساسي لإنشاء المؤسسات[2].

[1] L.J. Fillion, Management des P.M.I , Pearson education, Canada, 2007, P 34.

[2] L.J. Fillion, Management des P.M.I,op, Cite, P 35.

ومع ذلك، شهدت فترة ما بعد الثمانينيات تحوّلًا كبيرًا في هذا المفهوم، إذ أدت الأزمات الاقتصادية إلى إعادة النظر في فعالية المؤسسات الكبرى التي لم تعد قادرة على استيعاب العمالة، مما أدى إلى تفاقم مشكلة البطالة وصعوبة التكيف مع المتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية، وفي هذا السياق، بدأت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبرز كبديل فعال للخروج من الأزمة الاقتصادية، ما ساهم في تعزيز مكانة المقاولاتية كمجال حيوي للتنمية الاقتصادية[1].

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن الاهتمام الفعلي بالمقاولاتية كمفهوم متكامل لم يكتمل إلا خلال التسعينيات، حيث أصبحت المقاولاتية محط اهتمام الباحثين وصناع القرار.

ثانيا: تعريف المقاولاتية

تعددت تعاريف المقاولاتية واختلفت وجهات النظر حول مفهومها، ولم يتم التوصل إلى تعريف موحد لها، ومن بين التعريفات المطروحة:

- تُعرف المقاولاتية على أنها عملية ديناميكية تهدف إلى خلق واستغلال فرص الأعمال من قبل فرد أو مجموعة من الأفراد، بهدف تأسيس مؤسسة جديدة تسهم في خلق قيمة اقتصادية[2].
- تُعتبر المقاولاتية منظومة من المعلومات والمعطيات التي تساعد على تحسين إدارة المؤسسات، وذلك من خلال الاعتماد على المبادئ والمعطيات الخاصة بكل مؤسسة.

[1] معراجهواري،صارةريغي،مدخللمقاولاتية،فواصللللنشروالعلام،غرداية، ص14.

[2] منصور رقية، خيرة أنفال، دعم وتنمية المقاولاتية الشبابية في أوروبا، التجربة الفرنسية نموذجًا، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الرابع حول المقاولاتية الشبابية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 3.

- هي القدرة على التكيف مع مختلف التغيرات في المحيطين الاقتصادي والاجتماعي[1].
- تقوم المقاولاتية على الربط بين عنصرين أساسيين:

1. المشروع، بيئته والموارد المتاحة.

2. الجانب السيكولوجي للمقاول، بما يشمل مهاراته، تعاملاته، مؤهلاته ودوافعه[2].

- تعني المقاولاتية عملية الابتكار أو الشروع في نشاط جديد، كما تشير إلى تحقيق الريادة في مجال معين[3].

وقد قدّم الاتحاد الأوروبي عام 2003 تعريفًا للمقاولاتية، واعتبرها مجموعة من الأفكار والأساليب التي تركز على خلق وتطوير المشاريع من خلال المزج بين المخاطرة، الإبداع، الابتكار، والفعالية في التسيير، سواء كان ذلك ضمن مؤسسة حديثة الإنشاء أو مؤسسة قائمة بالفعل[4].

بالإضافة إلى ذلك، ينظر البعض إلى المقاولاتية على أنها فرصة يجب استغلالها، بينما يعتبرها آخرون ظاهرة تنظيمية تسهم في تطوير بيئة الأعمال.

[1] منصور رقية، خيرة أنفال، مرجع سابق، ص 4.

[2] يحياوي مفيدة، إنشاء المؤسسة والمقاولاتية: هل هي قضية ثقافية؟ مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول المقاولاتية وفرص العمل أيام 6-7-8 أفريل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، ص 4.

[3] عبد الجبار سالمي، التفاعل بين التعليم والمقاولاتية خدمة لاحتياجات السوق، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الرابع حول المقاولاتية السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، ص15.

[4] منصور رقية، خيرة أنفال، مرجع سابق، ص4.

الشكل رقم (01) ملخص لمفهوم المقاولاتية

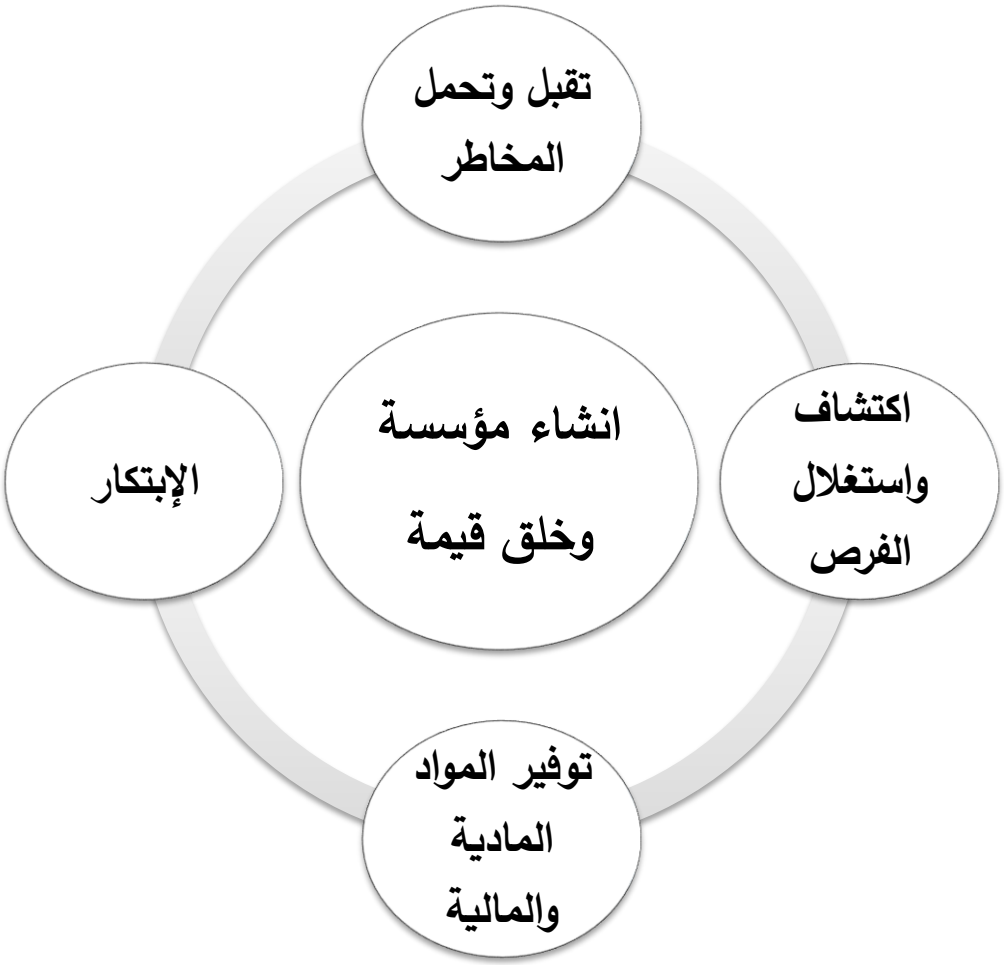

المطلب الثاني: الاتجاهات المفسرة للمقاولاتية

أصبحت المقاولاتية مفهومًا شائع الاستخدام ومتداولًا على نطاق واسع في معظم الدول، كما أضحت محورًا أساسيًا للتنمية، ونمطًا معيشيًا جديدًا يمكّن الأفراد من تحقيق رغباتهم، ويمنحهم مزيدًا من الاستقلالية وتحسينًا في المستوى المعيشي.

أولا: المقاولاتية كظاهرة تنظيمية:

يرى هذا الاتجاه، الذي تقوده مؤسسة **Gartner**، أن المقاولاتية هي عملية تُفضي إلى نشوء منظمات جديدة. ولفهم هذه الظاهرة بشكل أعمق، ينبغي دراسة العملية التي تؤدي

إلى ظهور هذه المنظمات. بعبارة أخرى، هي مجموعة الأنشطة التي تمكّن الفرد من إنشاء مؤسسة جديدة[1].

وبحسب هذا الطرح، تشمل المقاولاتية مختلف الأعمال التي يقوم بها المقاول لتجنيد وتنسيق الموارد المتعددة (معلومات، موارد مالية، موارد بشرية...) بهدف تجسيد فكرة ما في شكل مشروع منظم، يكون قادرًا على التحكم في التغيرات ومواكبتها من خلال أنشطة مقاولاتية جديدة.

ومن هذا المنطلق، يمكن تعريف المقاولاتية وفق هذا الاتجاه بأنها عملية إنشاء مؤسسة من خلال تجسيد فكرة في شكل مشروع.

ثانيا: المقاولاتية كاستغلال للفرص:

يرى هذا الاتجاه، الذي يمثله الباحث **Venkatarman**، أن المقاولاتية هي عملية يتم من خلالها اكتشاف وتقييم واستغلال الفرص التي تتيح إنتاج منتجات وخدمات مستقبلية.

وتُعرّف الفرص على أنها الحالات التي تسمح بتقديم منتجات أو خدمات أو موارد أولية جديدة، إلى جانب إدخال طرق تنظيمية جديدة، وبيعها بسعر أعلى من تكلفة إنتاجها، كما أوضح ذلك الباحث .**Casson**

ويتحقق ذلك من خلال المقاول، الذي يمتلك القدرة على اكتشاف موارد غير مستغلة، فيقوم بشرائها وتنظيمها لإعادة بيعها في شكل سلع أو منتجات ذات قيمة مضافة للمستهلكين.

---

[1] Allain, E. & Fajole, L., *Entreprenariat*, Dumond, Paris, 2004, p 29.

وبالتالي، يمكن تعريف المقاولاتية من هذا المنظور بأنها استغلال للفرص المتاحة من أجل تجسيد مشروع اقتصادي[1].

ثالثا: المقاولاتية كثنائية بين الفرد وخلق القيمة:

يركز هذا الاتجاه، الذي يُعدّ من أبرز منظريه الباحث **Bruyat**، على العلاقة التي تربط بين الفرد وخلق القيمة، فحسب هذا الطرح، يُعتبر الفرد عنصرًا أساسيًا في عملية خلق القيمة، وهو الفاعل الرئيس في هذه الثنائية، حيث يحدد أساليب الإنتاج ويقود العملية بأكملها.

ومن ثم، يُعدّ المقاول هو الشخص الذي يخلق القيمة من خلال إنشاء مؤسسة جديدة، إذ بدون هذا الفرد لا يمكن أن تتحقق أي قيمة اقتصادية أو اجتماعية[2].

-يمكن اعتبار هذه الاتجاهات الثلاثة مكملة لبعضها البعض، إذ لا يمكن لأي اتجاه بمفرده أن يعرّف المقاولاتية بشكل كامل. وبصورة عامة، يمكن تعريف المقاولاتية بأنها:

"مجموعة من الأنشطة التي يتم من خلالها إنشاء مؤسسة ذات طابع تنظيمي، عبر استغلال الفرص المتاحة من طرف فرد يتمتع بخصائص معيّنة، بهدف تجسيد فكرة مبتكرة وخلق قيمة".

---

[1] Messeghem, Karim, *L'entrepreneuriat en quête de paradigme : apport de l'école autrichienne*. Communication présentée au 8e Congrès International Francophone en Entrepreneuriat et PME (CIFEPME), «L'internationalisation des PME et ses conséquences sur les stratégies entrepreneuriales », 25–27 octobre 2006, Haute École de Gestion (HEG), Fribourg, Suisse.

[2] زايد مراد، "الإبداع في المشروعات الصغيرة والمتوسطة: مداخلة في الملتقى الوطني حول المقاولاتية، التكوين وفرص الأعمال"، كلية علوم التسيير والاقتصاد، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، أيام: 06/07/08 أفريل 2010، ص7.

المطلب الثالث: خصائص وأهمية المقاولاتية

أولا: خصائص المقاولاتيّة

تتميز المقاولات بمجموعة من الخصائص التي تساهم في تحديد طبيعة الأنشطة التي تقوم بها، ويمكن تلخيص هذه الخصائص فيما يلي[1]:

1. الابتكار والإبداع:

المقاولة هي عملية إنشاء مؤسسة جديدة تتسم بالابتكار، حيث يقوم رائد الأعمال بتقديم منتج أو خدمة جديدة، أو تبني طريقة جديدة في عرض أو تسويق وتوزيع المنتجات والخدمات، وهذا الابتكار قد يكون في منتج جديد بالكامل أو في تحسين منتج موجود باستخدام طرق تسويقية أو إدارية مبتكرة.

2. ارتفاع المخاطر:

عادةً ما يصاحب دخول أي مشروع جديد بعض المخاطر المرتبطة بعدم التأكد من نجاح المنتج أو الخدمة. لكن من جانب آخر، هذه المخاطر قد تؤدي إلى أرباح مرتفعة في حالة نجاح المشروع ودخوله السوق بمنتج أو خدمة تلبي احتياجاته، ولذلك تعتبر المقاولات محفوفة بالمخاطر مقارنة بالمؤسسات القائمة.

3. تحقيق أرباح احتكارية:

المقاولات تتيح الفرصة لتحقيق أرباح غير عادية، نتيجة لحقوق الابتكار التي يمتلكها صاحب المشروع، كما أن هذه الأرباح تبرز من خلال التفرد بالمنتج أو الخدمة التي يقدمها

[1] توفيق خذري، الطاهر بن حسين، "المقاولة كخيار فعّال لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – المسارات والإجراءات"، الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام الجبائي الملائم في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة حمة لخضر– الوادي، يومي: 05–06 ماي 2013، ص 05.

المشروع الجديد، مما يتيح له تميزه عن غيره من المؤسسات التي تقدم منتجات وخدمات مشابهة.

4. التحديات والقدرة على استخدام الموارد:

تُواجه المقاولات تحديات كبيرة تتمثل في ضرورة استخدام الموارد المتاحة بشكل فعال وتطبيق الأفكار الجديدة في المشاريع التي يتم التخطيط لها، وهذه الأفكار يجب أن تكون مدروسة بعناية لتحقيق أقصى استفادة من الموارد المتاحة، مع مراعاة الحفاظ على كفاءة العمليات الإنتاجية والتسويقية.

5. الاستجابة للاحتياجات وتحقيق الأهداف:

المقاولة هي محور الإنتاج للسلع والخدمات التي تهدف إلى تلبية احتياجات السوق، وقرارات هذا المجال تعتمد على السعي لتحقيق الربح، مما يستدعي تطبيق استراتيجيات مرنة تتناسب مع تغيرات السوق.

6. المهارات الإدارية الفردية:

تتميز المقاولات بوجود مجموعة من المهارات الإدارية التي تركز على المبادرة الفردية، ويتمثل الهدف الأساسي في استخدام الموارد المتاحة بأفضل طريقة، ويترتب على ذلك نوع من المخاطرة التي يتعين على رائد الأعمال أن يتحملها.

7. الاستخدام الأمثل للموارد:

تتطلب المقاولات إدارة فعالة للموارد المتاحة بهدف تطبيق الأفكار الجديدة في المنظمة، وهذا يستلزم تخطيطاً عالي الكفاءة لضمان تنفيذ المشاريع بالشكل الأمثل وبأقل التكاليف الممكنة[1].

ثانيا: أهمية المقاولاتية

تبرز أهمية المقاولات من قدرتها على إيجاد وخلق سلوك إداري يهدف إلى استثمار الفرص المتاحة لتحقيق نتائج ملموسة، وإن المقاولة لا تقتصر فقط على الأفكار الجديدة، بل تشمل أيضاً الجهود المبذولة لتطوير وخلق بيئة عمل قادرة على الابتكار والتجديد. وفيما يلي بعض النقاط التي تبرز أهمية المقاولات[2]:

1. الإبداع كعامل رئيسي:

يعد الإبداع أحد الأسباب الجوهرية لنجاح أي مشروع مقاولاتي، ويعتمد هذا النجاح على القدرة على ابتكار أفكار جديدة تحدث تغييراً في الأسواق وتواكب احتياجاتها المتجددة، حيث الإبداع يساعد المشروع على التميز ويمنحه ميزة تنافسية تمكنه من الانطلاق والنمو.

2. المشاريع الجديدة كمحرك للنمو الاقتصادي:

تسهم المشاريع الجديدة في تطوير الاقتصاد المحلي من خلال المكاسب المباشرة التي تحققها الشركات الناشئة، كما تساهم هذه المشاريع في النمو الاقتصادي غير المباشر من خلال رفع كفاءة السوق وزيادة التنافسية.

3. توفير فرص العمل:

[1] توفيق خذري، الطاهر بن حسين، مرجع سابق، ص06.

[2] توفيق خذري، الطاهر بن حسين، مرجع سابق، ص ص6 -7.

تعمل المقاولات على توفير فرص العمل للمجتمعات المحلية، مما يساهم في تقليل معدلات البطالة، ومن خلال إنشاء شركات جديدة، تزداد الحاجة إلى قوة عمل جديدة، سواء في الإدارة أو الإنتاج أو التسويق، مما يعزز من استقرار الوضع الاقتصادي والاجتماعي.

المبحث الثاني: أنماط، دور وأبعاد المقاولاتية

تُعدّ المقاولاتية محركًا أساسيًا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ تسهم في خلق الثروة وفرص العمل، وتتجلى من خلال أنماط متعددة، وتُمارس أدوارًا متنوعة، وتقوم على أبعاد مركبة تتفاعل في سياقات متغيرة.

المطلب الأول: أنماط المقاولاتية

لاحظ تزايد الاهتمام حول دراسة المقاول ضمن الأبحاث الأكاديمية، و يعتبر آرثر كول من بين الرواد الذين اقترحو تصنيفا للمقاولين بجامعة هارفرد سنة 1940، حيث اقترح أربعة أنماط للمقاول:

- المقاول العملي.
- المقاول المعتمد على الرياضيات.
- المقاول الذي يمتلك المعلومة.
- المقاول المتطور.

وهنا سنقوم بعرض أكثر الأنماط تداولا في الأدبيات المقاولية، مركزين على صفاتهم وملامحهم.

أولا: أنماط المقاولين تبعا لظروف الإنشاء: التقليديون، الحرفيون والمنتهزون للفرص:

بعد دراسة قام بها نورمان سميث خلال سنوات 1980 على مجتمع يضم منشئي المؤسسات في قطاع نشاط معين في الولايات المتحدة الأمريكية، اقترح ترتيب مشهور ليفرق بين المقاول الحرفي والمقاول المنتهز للفرص، فحسب رأيه يقوم المقاول الحرفي بإنشاء مؤسسة دون أن تكون له خبرة كبيرة في مجالات عديدة، و بالأخص مجال التسيير، فهو لديه مهارات تقنية أكثر، و يركز على نشاطات ذات تجديد ضعيف، أما المقاول المنتهز للفرص فيكون سنه أكبر وذو خبرة كبيرة خاصة في مجال التسيير (بإمكانه أن يكون إطار أو مهندس)، أما نمو و نضج مشروعه فيعود لاستغلاله لفرصة تجديد (لذلك

اعتير منتهز للفرص) بالاعتماد على استثمار أمواله الشخصية و دعم متين من أطراف أخرى.[1]

ثانيا: أنماط المقاولين تبعا لمواصفات المسيرين و التقنيين و المدراء:

يمتد هذا التصنيف من سابقه، حيث يعطي اهتمام بالغ لأسلوب إدارة الأعمال، إذ يهتم التقنيون في المستوى الأول بظروف تصنيع المنتوج، و في هذا الإطار يسعون لتثمين مهاراتهم المهنية و حرفتهم، لذلك نجدهم يقتربون من نمط المقاول الحرفي عند سميث ، أما بالنسبة للمدراء و كنتيجة لطبيعة تكوينهم (امتلاكه لشهادات في مجال التسيير) وخبرتهم المهنية، نجدهم يركزون على طرق و أشكال تسيير الموارد، كما يتميزون باليقظة في مجال تدنية التكاليف، و الاقتصاد في الموارد، والاستثمار خارج الإنتاج مثلا نظام المعلومات.

والملاحظ أن هذا التصنيف لم يعط اهتماما كبيرا للمقاول، و يركز على المنظم و بالتالي يمكن ربطه بالتصنيف الأول مثلما فعله بعض الاقتصاديون، كما يمكن ملاحظة تواجد نمط آخر من المقاولين و هم التجار الذين يولون اهتماما أكبر بالمسائل المرتبطة بالسوق والتوزيع، أما المسائل الإدارية فتأتي في مستوى أقل.

ثالثا: أنماط المقاولين تبعا لظروف التجديد

-يعتبر كل من الاقتصاديين الأمريكيين ميلز وسناو صاحبي التصنيف،حيث قاما بدراسة العلاقة بين المقاولاتية و التجديد، و قاما بالتفرقة بين أربعة أنماط من المقاولين:[2]

- المقاول الباحث عن التجديد:

[1] "مطبوعة محاضرات في مقياس المقاولاتية"، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي- ص ص 11- 14.

[2] "مطبوعة محاضرات في مقياس المقاولاتية"، ص 12

يعتبر هذا النمط أن المقاول هو مجدد بحث، إذ يبحث الفرد هنا عن التجديد الدائم في المنتوج، إجراءات الإنتاج...، رغم عدم تأكده التام من قدرته على تجسيده على أرض الواقع، لذا يقوم بتنظيمها أولا ثم يطرحها عل مستوى السوق، بشكل يمكنه من خلق مؤسسة، و يتلاءم هذا النمط من المقاولين مع النشاطات ذات التكنولوجيا العالية مثلا البيوتكنولوجيا، و التي تكون فيها إمكانيات الاستثمار و التصنيع و التسويق تتجاوز القدرات الفردية، فغالبا ما تشترى هذه الأفكار و المشاريع من قبل المجمعات الصناعية الكبرى التي ترغب في خلق فرع جديد.

- المقاول المجدد: يمتلك هذا النمط من المقاولين ميل كبير للسيرورة المقاولية، حيث يبحث عن التجديد بشكل نظامي يقوم باستغلاله هو بنفسه و الاستثمار فيه و تحويله إلى مؤسسة، و يمتلك هذا الفرد درجة عالية من اليقظة للتكنولوجيا و المنافسة، و هذا ما يفترض امتلاكه ميزانية عالية تجند في البحث و التطوير، التي تضمن تنمية عملية التجديد.

- المقاول المتتبع للتجديد:

هو المقاول الذي يتابع التجديد الذي يظهر على مستوى السوق بطريقة نظامية و استباقية دائمة، و هو النمط السائد لدى اليابانيين و المؤسسات اليابانية، و في هذا الإطار يقوم المجددون بفتح المجالات لأنشطة جديدة و منتوجات مختلفة، أما المتتبعون فيقومون بإدخال تحسينات على مستوى التجديد الذي قد يمس التسيير و تخفيض التكلفة، وتعتبر هذه الإستراتيجية أصعب من التجديد في ذاته، و ذات تكلفة أكبر.

- المقاول المتفاعل مع التجديد:

يتبنى هذا النمط من المقاولين إستراتيجية تنمية ناتجة عن رد فعل، حيث يتكيف مع الوقائع التي تحدث، و يبدي لها ردود أفعال تتلاءم مع الأفعال التي تحدث، و قد يحمل هذا الموقف الانتهازي خطرا يرتبط بالتزعزعات التي يمكن أن تطرأ على القطاع، و ضعف درجة استجابة الزبائن للتجديد نتيجة لوفائهم لمنتجاتهم أو مؤسساتهم المفضلة.

رابعا: أنماط المقاولين تبعا لمنطق النشاط PIC و CAP

اقترح هذا التصنيف من طرف جوليان و ماركزني انطلاقا من مبدأ تواجد ثلاث مبتغيات سوسيو اقتصادية للمقاولية و هي:[1]

– استمرارية المؤسسة (Pérennité): أي أمل استمرار المؤسسة عبر الزمن حتى و لو اضطر المقاول لبيعها لأفراد آخرين أو لأحد أفراد العائلة أو لمؤسسات أخرى.

– الاستقلالية (L'indépendance): يملك المقاول مستوى عالي من الأنا، و يرغب دائما في الحصول على الاستقلالية فيما يخص امتلاك رأس المال و/أو مستقل فيما يخص اتخاذ القرار.

– النمو (La croissance): و الذي يشبه إلى حد ما الرغبة في القوة و السلطة.

ومن خلال هذه العناصر الثلاثة نستخلص نمطين هامين من المقاولين وهما:[2]

أ– الفرد الذي يعمل تبعا للمنطق الوراثي (PIC): يبحث المقاول في ظل هذا النمط عن تكديس الثروة قبل كل شيء، قد تكون في شكل ممتلكات ذات قيم استعمالية، يعطي الأولوية لاستمرارية المؤسسة، ويطمح للحفاظ على استقلالية ذمته المالية، فيرفض إدخال شركاء أو مقرضين خارجيين، ما قد يجعل هدف نمو المؤسسة يتنافى مع فكرة الاستقلالية

[1] "مطبوعة محاضرات في مقياس المقاولاتية"، ص 13.

[2] "مطبوعة محاضرات في مقياس المقاولاتية"، ص14.

المالية، وينتشر هذا النمط بشكل كبير على مستوى المؤسسات العائلية التي يرغب المقاول فيها بتوسيع استثمارات عائلته، و يظهر بشكل كبير في استثمارات البناء والزراعة، كما أن الفرد في هذا النمط لا يثق في إخراج الأنشطة الاستثمارية المعنوية (التكوين، التجديد..).

ب- الفرد الذي يعمل تبعا لمنطق الفعل المقاولي :(CAP)انطلاقا من منطق تكديس الثروة يمكن اقتراح منطق ألا وهو منطق رأس المال، ويتعلق هذا الأمر بالأنشطة الخدماتية خاصة و التي قد تظهر قدرة عالية على النمو وبالتالي ستكون ذات مردودية عالية، لكن وفي جالة ما تم التخلي عن هذه المؤسسة فستكون قيمة التخلي عنها شبه معدومة.

والمقاول ضمن هذا النمط يبحثون عن الأنشطة ذات النمو القوي، قلا يولون اهتماما كبيرا بالقيمة المادية للمؤسسة، ويتجهون نحو المشاريع المخطرة (في حين مقاولو نموذج PIC يحاولون تفادي الخطر)، وهم في بحث دائم عن الاستقلالية في اتخاذ القرار دون الاهتمام بمسألة الاستقلالية في رأس المال، الأمر الذي قد يجعله يلجأ للبحث عن أموال خارجية و التي قد تؤدي إلى استقلالية فروع المؤسسة مع بقائه سيد للمؤسسة، في حين لا يأبه كثيرا لاستمرارية مؤسسته، فيمكن تغيير النشاط بسهولة ما عدا في بعض الحالات الاستثنائية ويطلق على هذا النوع من المقاولين (CAP)، فالمقاول من نوع (CAP) يتموقع ضمن أنشطة متزعزعة و متطورة وفي توسع و له ميل لإخراج البعض من وظائفها، و يعطي الأولوية للاستثمارات المعنوية مثل البحث والتطوير والإشهار والاتصال وتكوين الأفراد ويفضل الهياكل المرنة والقادرة على التكيف مع المحيط.

المطلب الثاني: دور المقاولاتية

تلعب المقاولاتية دورًا محوريًا في التنمية الشاملة للمجتمعات، حيث تمتد إسهاماتها لتشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وصولًا إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

أولا: الإسهامات الاقتصادية للمقاولاتية:

تعد المقاولاتية محركًا أساسيًا للعديد من الجوانب الاقتصادية الإيجابية، من أبرزها[1]:

- **خلق فرص العمل والحد من البطالة:** تعتبر المقاولاتية من أهم الآليات لتوليد فرص عمل جديدة، مما يساهم بشكل مباشر في خفض معدلات البطالة وتحسين المستوى المعيشي للأفراد .فالمشاريع الناشئة، حتى الصغيرة منها، تستوعب أعدادًا من العمالة، وتوفر بدائل للباحثين عن عمل، خاصة في ظل محدودية فرص التوظيف في القطاع العام أو الشركات الكبرى، وتعتبر المقاولاتية منفذًا حيويًا للمبادرة الفردية التي تمثل أساس هذه المقاولاتية ومنبع الأفكار الأصلية والفريدة.[2]

- **دفع عجلة الابتكار والتطور التكنولوجي** :تمثل المقاولاتية المحرك الرئيسي للابتكار في الاقتصاد. فالمؤسسات الناشئة، مدفوعة بالرغبة في إثبات وجودها وتحقيق ميزة تنافسية، تسعى جاهدة لتقديم منتجات وخدمات جديدة، أو تطوير طرق إنتاج مبتكرة، أو اعتماد نماذج عمل غير تقليدية .هذا الابتكار لا يقتصر على المنتج النهائي، بل يمكن أن يشمل العمليات الإنتاجية، أو طرق التسويق والتوزيع، أو حتى أساليب الإدارة والتنظيم .وتلعب المقاولاتية التكنولوجية، التي سيتم تناولها لاحقًا، دورًا بارزًا في تسريع وتيرة هذا التطور .

- **تحقيق النمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل** :تساهم المشاريع المقاولاتية بشكل كبير في تحقيق النمو الاقتصادي وتقدمه. ويعود ذلك إلى مرونتها وقدرتها العالية على الاستجابة للتغيرات السريعة في الأسواق واحتياجات المستهلكين، وهو ما قد تجد الشركات الكبيرة صعوبة في مجاراته بنفس السرعة .كما تساعد المقاولاتية على تنويع القاعدة الاقتصادية للدول، وتقليل الاعتماد على قطاعات تقليدية محدودة،

[1] أ. حميدي حياة ، محاضرات مقياس المقاولاتية، السداسي الأول ، موجهة لطلبة ماستر2 علوم الاعلام والاتصال – جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، للسنة الجامعية 2020-2021، ص5.

[2] توفيق خذري، الطاهر بن حسين، مرجع سابق، ص25.

مما يزيد من متانة الاقتصاد وقدرته على مواجهة الصدمات .وتعتبر درجة نشاط المقاولاتية في مجتمع ما مؤشرًا هامًا على قدرة اقتصاده على توليد مصادر دخل متنوعة ومستدامة[1].

- **تعزيز المنافسة وتجديد النسيج الاقتصادي:** يؤدي ظهور مشاريع مقاولاتية جديدة إلى زيادة حدة المنافسة في الأسواق، مما يدفع الشركات القائمة إلى تحسين جودة منتجاتها وخدماتها وخفض أسعارها. كما تساهم المقاولاتية في كسر الأنماط الاحتكارية التي قد تمارسها بعض المؤسسات الكبيرة، مما يعود بالنفع على المستهلك والاقتصاد ككل .علاوة على ذلك، تعمل المقاولاتية على إعادة هيكلة وتجديد النسيج الاقتصادي من خلال خلق مؤسسات جديدة تعتمد على أفكار إبداعية وتلبي احتياجات متغيرة، مما يضمن حيوية وديناميكية الاقتصاد.[2]

ثانيا: الإسهامات الاجتماعية للمقاولاتية:

لا تقتصر أهمية المقاولاتية على الجانب الاقتصادي، بل تمتد لتشمل تحقيق العديد من المنافع الاجتماعية، منها[3]:

- **تحسين المستوى المعيشي للأفراد** :من خلال توفير فرص العمل التي تخلقها المشاريع المقاولاتية، يزداد متوسط الدخل الفردي، مما يؤدي إلى تحسين المستوى

[1] توفيق خذري، الطاهر بن حسين، مرجع سابق، ص 26.

[2] أ. حميدي حياة ، مرجع سابق، ص 6.

[3] أ. الواعر لخميسي، .*محاضرات في مقياس المقاولاتية*، السنة الثانية ماستر – إدارة الأعمال، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف – ميلة، 2024، ص ص 4-5.

المعيشي للأفراد والأسر .كما تساهم المقاولاتية في إشباع رغبات وحاجات المستهلكين من خلال توفير سلع وخدمات متنوعة ومبتكرة.

- **تحقيق العدالة الاجتماعية وتنمية المجتمع** :تساهم المقاولاتية في تحقيق قدر أكبر من العدالة الاجتماعية من خلال إعادة توزيع الثروة بين مختلف أفراد المجتمع. فالانتشار الجغرافي للمشاريع المقاولاتية، وقدرتها على ولوج مجالات وأنشطة متنوعة، يتيح لشرائح أوسع من المجتمع فرصة المشاركة في النشاط الاقتصادي والاستفادة من ثماره .كما تساهم في استقرار السكان في مناطقهم، والتقليل من ظاهرة النزوح من الريف إلى المدن، من خلال خلق فرص عمل وأنشطة اقتصادية في المناطق الريفية والأقل نموًا .وتركز المقاولاتية الاجتماعية بشكل خاص على معالجة التحديات المجتمعية الملحة وتنمية المجتمعات المحلية.

- **تمكين الشرائح المجتمعية:** توفر المقاولاتية منصة هامة لتمكين مختلف الشرائح المجتمعية، وبشكل خاص المرأة، إذ تعتبر من أهم السبل التي يمكن للمرأة من خلالها إظهار إمكانياتها وقدراتها في مجال الأعمال والريادة، وفتح آفاق مهنية جديدة تتعدى الأدوار التقليدية، مما يدعم دورها الفاعل في الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الشاملة.[1]

ثالثا: المقاولاتية والتنمية المستدامة (البعد البيئي):

في ظل الاهتمام العالمي المتزايد بقضايا البيئة والاستدامة، أصبح البعد البيئي جزءًا لا يتجزأ من مفهوم المقاولاتية الحديثة. يرتبط المفهوم المقاولاتي بشكل وثيق بمفهوم التنمية المستدامة، حيث يتجه المقاولون بشكل متزايد نحو اختيار وتطوير المشاريع التي تأخذ في الحسبان التأثيرات البيئية، أو ما يعرف بالمشاريع المقاولاتية المستدامة أو الخضراء.

[1] أ. الواعر لخميسي، المرجع نفسه، ص5.

فالابتكار، الذي هو في صميم المقاولاتية، يمكن أن يؤدي إلى تطوير حلول تكنولوجية ومنتجات وعمليات صديقة للبيئة، تساهم في الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، وتقليل التلوث، ومواجهة تحديات تغير المناخ.[1]

إن الدور الاقتصادي والاجتماعي للمقاولاتية ليسا منعزلين، بل هما متداخلان ويعزز كل منهما الآخر بشكل كبير، فالنمو الاقتصادي الذي تحققه المقاولاتية من خلال خلق فرص العمل وزيادة الدخل، يؤدي بطبيعة الحال إلى تحسين المستوى المعيشي للأفراد وتحقيق درجة أعلى من الاستقرار الاجتماعي. هذا الاستقرار الاجتماعي بدوره يوفر بيئة أكثر ملاءمة وجاذبية لازدهار المزيد من المبادرات المقاولاتية. فعندما يشعر الأفراد بالأمان الاقتصادي والاجتماعي، يكونون أكثر استعدادًا للمخاطرة وتأسيس مشاريع جديدة. وهكذا، تتشكل حلقة إيجابية حيث يدعم التقدم الاقتصادي التنمية الاجتماعية، والتي بدورها تحفز المزيد من النشاط المقاولاتي[2].

كما أن التركيز المتزايد الذي نشهده اليوم على مفاهيم مثل "المقاولاتية البيئية" أو "المقاولاتية المستدامة "يعكس تحولًا هامًا في الوعي العالمي. هذا التحول يتجه نحو ضرورة تحقيق توازن دقيق بين متطلبات النمو الاقتصادي والحاجة الملحة للحفاظ على البيئة وحماية الموارد الطبيعية للأجيال القادمة. هذا الوعي الجديد يفتح آفاقًا واسعة للابتكار المقاولاتي في مجالات واعدة مثل الطاقة المتجددة، وكفاءة استخدام الطاقة، وإدارة النفايات وإعادة تدويرها، والزراعة المستدامة، والنقل الأخضر، وغيرها من القطاعات التي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. هذا الاتجاه لا

[1] مقال بعنوان: "دور الابتكار في تفعيل المشاريع المقاولاتية: كيف تصنع شركات المقاولات الفرق"، *الودى.كوم*، https://alowda.com/ ، نُشر سنة 2024، تاريخ الاطلاع: 2025/05/11.

[2] مقال بعنوان: "دور الابتكار في تفعيل المشاريع المقاولاتية: كيف تصنع شركات المقاولات الفرق"، مرجع سابق.

يمثل فقط استجابة للتحديات البيئية، بل يخلق أيضًا فرصًا اقتصادية جديدة للمقاولين القادرين على تطوير حلول مبتكرة ومستدامة.

المطلب الثالث: أبعاد المقاولاتية

الأبعاد الرئيسية للتوجه المقاولاتي (Entrepreneurial Orientation – EO) وفقاً لنموذج لمبكن ودس:(Lumpkin and Dess) ، يشير مصطلح التوجه المقاولاتي (EO) إلى العمليات والممارسات وأساليب صنع القرار التي تتبناها المنظمات التي تتصرف بشكل مقاولاتي، يمكن فهم مستوى التوجه المقاولاتي لأي منظمة من خلال فحص خمسة أبعاد رئيسية حددها لمبكن ودس:[1]

- **الإبداعية :(Innovativeness)** وتعني ميل المنظمة إلى الانخراط في ودعم الأفكار الجديدة، وتشجيع التجريب، وتبني العمليات الإبداعية التي قد ينتج عنها تقديم سلع وخدمات جديدة أو عمليات تكنولوجية مبتكرة، وتعتبر شركة 3 M مثالًا بارزًا على ذلك، حيث بنت نموذج أعمالها حول فلسفة "حل المشكلات غير المحلولة بشكل مبتكر".[2]

- **الاستباقية :(Proactiveness)** وتشير إلى ميل المنظمة إلى توقع الفرص المستقبلية والتصرف بناءً عليها، بدلاً من الاعتماد فقط على المنتجات والخدمات الحالية أو الاستجابة بشكل رد الفعل للتغيرات في السوق .فالاستباقية هي جهود المؤسسة لاكتشاف الفرص الجديدة وتلبية الاحتياجات المستقبلية للسوق قبل منافسيها .ومن الأمثلة على ذلك شركة Proactive Communications Inc.

[1] Lumpkin, G. T., & Dess, G. G. (1996). Clarifying the entrepreneurial orientation construct and linking it to performance. *Academy of Management Review*, *21*, 135–172.

[2] Lumpkin, G. T., & Dess, G. G. Op, Cit, P 134.

التي تركز على الفرص الناشئة وغير العادية، حتى في البيئات الصعبة مثل مناطق النزاعات والكوارث الطبيعية.

- **تحمل المخاطر (Risk-taking):** ويعكس هذا البعد ميل المنظمة إلى اتخاذ إجراءات جريئة ومبادرات استراتيجية بدلاً من تبني نهج حذر ومتحفظ. قد يشمل ذلك الدخول في أسواق غير معروفة، أو الالتزام بتخصيص موارد كبيرة لمشاريع ذات نتائج غير مؤكدة .ويعد إطلاق ريتشارد برانسون لشركة Virgin Galactic التي تهدف إلى تقديم رحلات فضائية تجارية مثالًا على هذا الميل نحو المشاريع عالية المخاطر والمكافآت.[1]

- **الاستقلالية (Autonomy):** وتشير إلى الإجراءات المستقلة التي يتخذها فرد أو فريق داخل المنظمة لإبراز فكرة أو رؤية مقاولاتية وتنفيذها حتى الاكتمال، فالاستقلالية تمنح الموظفين أو الفرق درجة من الحرية لتطوير الأفكار الريادية وتحقيقها دون قيود بيروقراطية مفرطة، ومن الأمثلة على ذلك، تبني شركة مايكروسوفت لتحدٍ كبير عند تطوير وإطلاق نظام ألعاب Xbox لمنافسة الشركات الرائدة في السوق.

- **النزعة/العدوانية التنافسية (Competitive Aggressiveness):**[2] وتعبر عن ميل الشركة إلى تحدي منافسيها بشكل مباشر ومكثف بهدف الحصول على مركز أفضل في السوق أو التغلب على التهديدات التنافسية .وقد تتضمن هذه النزعة

[1] Maloney, R. (2014 March 14). *The Trudeau Attack Ads Tories Don't Want You To See...* Retrieved from The Huffington Post http://www.huffingtonpost.ca/2014/03/14/trudeau-attack-ads-2014-online_n_4965474.html le 12/05/2025.

[2] Maloney, R. Op, Cit

إجراءات مثل خفض الأسعار بشكل استراتيجي، أو زيادة الإنفاق على التسويق والجودة، أو الاستجابة بقوة لتحركات المنافسين. وتعتبر مهمة شركة نايكي السابقة التي نصت على "تجربة إثارة المنافسة والفوز وسحق المنافسين" مثالًا على هذه النزعة التنافسية.

إن أبعاد التوجه المقاولاتي الخمسة ليست بالضرورة كيانات منفصلة تمامًا عن بعضها البعض، بل هي في الغالب تتفاعل وتتعاضد داخل المنظمة، على سبيل المثال توفير درجة عالية من الاستقلالية (Autonomy) للأفراد والفرق قد يشجع بشكل كبير على الإبداعية (Innovativeness) ويخلق بيئة أكثر تقبلاً لتحمل المخاطر (Risk-taking) المحسوبة. وبالمثل، فإن النزعة التنافسية القوية (Competitive Aggressiveness) قد تدفع الشركة إلى أن تكون أكثر استباقية (Proactiveness) في طرح منتجات وخدمات مبتكرة تسبق بها منافسيها، إن فهم هذه التفاعلات الديناميكية بين الأبعاد المختلفة يساعد المؤسسات على بناء توجه مقاولاتي متكامل ومتوازن، بدلاً من التركيز على بعد واحد بمعزل عن الأبعاد الأخرى، مما يعزز قدرتها على تحقيق النجاح في بيئة الأعمال التنافسية.

وعلى الرغم من أن نموذج الأبعاد الخمسة للتوجه المقاولاتي قد تم تطويره في الأصل لوصف سلوك المنظمات وتوجهاتها الاستراتيجية، إلا أن هذه الأبعاد يمكن أن تنطبق بشكل كبير أيضًا على مستوى الفرد المقاول. فالمقاول الناجح غالبًا ما يظهر مستويات عالية من الإبداع في أفكاره وحلوله، والاستباقية في اقتناص الفرص، والاستعداد لتحمل المخاطر المدروسة، بالإضافة إلى رغبة قوية في الاستقلالية والتحكم في مصير مشروعه، وروح تنافسية عالية تدفعه نحو التميز والتفوق، فالمقاول الفرد هو المحرك الأساسي للمشاريع المقاولاتية، خاصة في مراحلها التأسيسية، وصفاته الشخصية وسلوكياته تتوافق بشكل كبير مع هذه الأبعاد. فالمقاول المبدع(innovative) ، الذي يبادر باكتشاف

الفرص(proactive) ، ويتحمل المخاطر المحسوبة(risk-taking) ، ويسعى للاستقلالية (autonomous)، ويمتلك دافعًا قويًا للمنافسة والنجاح competitively) (aggressive، هو في الواقع تجسيد حي لهذه الأبعاد على المستوى الفردي[1].

[1] Lumpkin, G. T., & Dess, G. G. Op, Cit, P 142.

خلاصة الفصل:

استعرض هذا الفصل المفاهيم الأساسية المرتبطة بالمقاولاتية، باعتبارها حجر الزاوية في دينامية الاقتصاد الحديث وآلية فعالة لتفعيل المبادرة الفردية والابتكار، وقد تم في البداية توضيح مفهوم المقاولاتية ونشأتها التاريخية، مع استعراض أبرز الاتجاهات النظرية المفسرة لها، سواء النفسية، الاقتصادية أو الاجتماعية، ما ساهم في تقديم رؤية شاملة لطبيعة الفعل المقاولاتي من مختلف الزوايا العلمية.

كما أبرز الفصل خصائص المقاولاتية التي تميزها عن غيرها من الأنشطة الاقتصادية، لاسيما من حيث الاعتماد على الابتكار، تحمل المخاطر، والقدرة على استغلال الفرص، إلى جانب التأكيد على أهميتها في خلق الثروة، ومحاربة البطالة، وتحقيق التنمية المحلية.

كذلك تم التطرق إلى أنماط المقاولاتية وهي التي تتنوع بين الفردية والاجتماعية والتكنولوجية وغيرها، ثم تحليل الدور الحيوي الذي تلعبه المقاولاتية في تنشيط الاقتصاد، وتمكين الشباب ونشر ثقافة الريادة، كما تم تسليط الضوء على الأبعاد المختلفة للمقاولاتية سواء الاقتصادية، الاجتماعية أو الثقافية، والتي تجعل منها رافعة متعددة الوظائف للتنمية الشاملة والمستدامة.

الفصل الثالث:

الحس المقاولاتي والمؤسسات الناشئة

المبحث الأول: المؤسسات الناشئة: محرك حيوي لتجسيد الحس المقاولاتي

في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة، لم تعد ريادة الأعمال مجرد خيارٍ ثانوي، بل أصبحت قوة دافعة أساسية للنمو والابتكار، وفي قلب هذه القوة يكمن "الحس المقاولاتي"، الذي يشمل القدرة على استشراف الفرص، والمبادرة، وتحمل المخاطر المحسوبة. لكن هذا الحس يظل طاقة كامنة ما لم يجد الآلية المناسبة لتجسيده.

المطلب الأول: المؤسسات الناشئة كآلية لتجسيد الحس المقاولاتي

تمثل المؤسسات الناشئة (Startups) في العصر الاقتصادي الحديث آلية محورية وفعالة لتجسيد الحس المقاولاتي، فهي لا تقتصر على كونها مجرد مشاريع تجارية جديدة، بل هي بمثابة البوتقة التي تنصهر فيها الأفكار الإبداعية مع روح المخاطرة والمبادرة، لتتحول من مجرد رؤى وطموحات إلى كيانات اقتصادية قائمة بذاتها، قادرة على النمو السريع وخلق القيمة المضافة. تعمل هذه المؤسسات كجسر يربط بين النظرية المقاولاتية والتطبيق العملي، وتوفر ميدانًا خصبًا لترجمة الطموح الفردي إلى مشاريع ملموسة تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية[1].

من الفكرة إلى التنفيذ: المؤسسة الناشئة كحاضنة للمقاول

يكمن جوهر العلاقة بين المؤسسة الناشئة والحس المقاولاتي في قدرة الأولى على توفير هيكل عملي ومنهجية واضحة لتحويل فكرة مجردة إلى منتج أو خدمة ذات قيمة في السوق. فالشخص الذي يمتلك حسًا مقاولاتيًا يتميز بصفات معينة مثل القدرة على تحديد الفرص، الإبداع، الشغف، الاستعداد لتحمل المخاطر المحسوبة، والمثابرة، وتأتي المؤسسة الناشئة لتكون الأداة التي تمكّنه من ممارسة وتطوير هذه الصفات بشكل عملي[2].

---

[1] مراح سامية و ويرقي حسين، التكوين المقاولاتي كآلية لخلق المؤسسات الناشئة بالمؤسسات الجامعية – دراسة حالة دار المقاولاتية بجامعة يحي فارس بالمدية، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، 2024، ص 64.

[2] مراح سامية و ويرقي حسين، *المرجع نفسه، الصفحة نفسها.*

تبدأ رحلة المقاول بوجود فكرة مبتكرة تعالج مشكلة قائمة أو تلبي حاجة غير مشبعة في السوق، وهنا تلعب المؤسسة الناشئة دور الآلية التي تفرض على المقاول اتباع خطوات منهجية لتجسيد فكرته، بدءًا من:

- **بلورة الفكرة والتحقق من جدواها** :تحويل الفكرة الأولية إلى نموذج عمل واضح (Business Model)، وإجراء أبحاث السوق اللازمة لفهم الجمهور المستهدف والمنافسين والتحقق من وجود طلب حقيقي.
- **بناء المنتج الأولي :(MVP)** تطوير نسخة مبسطة من المنتج أو الخدمة بأقل تكلفة ومجهود ممكنين، بهدف اختبار الفرضيات الأساسية وجمع آراء المستخدمين الأوائل.
- **التعلم والتطوير المستمر** :تحليل بيانات وردود أفعال المستخدمين لتطوير المنتج وتحسينه بشكل متكرر، وهو ما يعرف بدورة "البناء – القياس – التعلم–Build) " (Measure–Learn، التي تعد من صميم منهجيات الشركات الناشئة.

المؤسسة الناشئة: مدرسة للمهارات المقاولاتية

إن تأسيس وإدارة مؤسسة ناشئة يعد بحد ذاته عملية تعليمية مكثفة تجبر المقاول على اكتساب وتنمية مجموعة واسعة من المهارات الحيوية التي قد لا تتوفر في بيئات العمل التقليدية. ومن أبرز هذه المهارات[1]:

- **إدارة الموارد المحدودة** :غالبًا ما تبدأ الشركات الناشئة بموارد مالية وبشرية محدودة، مما يدفع المقاول إلى تعلم كيفية تحقيق أقصى استفادة ممكنة من المتاح، والتركيز على الأولويات، واتخاذ قرارات حاسمة بكفاءة عالية.

[1] مراح سامية و ويرقي حسين، مرجع سابق، ص 69–70.

- **المرونة والقدرة على التكيف** :تتميز بيئة الشركات الناشئة بالغموض والتغير السريع. لذا، يجب على المقاول أن يكون مرنًا وقادرًا على تعديل خططه ونموذج عمله (Pivoting) استجابةً لمعطيات السوق الجديدة.

- **حل المشكلات** :يواجه رائد الأعمال تحديات مستمرة، سواء كانت تقنية، تسويقية، أو تمويلية. وتعمل هذه التحديات على صقل مهاراته في التفكير النقدي والإبداعي لإيجاد حلول فعالة ومبتكرة[1].

- **التسويق والمبيعات** :لا يكفي امتلاك منتج جيد، بل يجب القدرة على إيصاله للعملاء. يتعلم المقاول أساسيات التسويق، وبناء العلامة التجارية، وتقنيات البيع لإقناع المستثمرين والزبائن بجدوى مشروعه.

- **القيادة وبناء الفريق** :مع نمو الشركة، تبرز الحاجة إلى توظيف وتأطير فريق عمل يشارك المقاول نفس الرؤية والشغف، مما ينمي لديه المهارات القيادية والتواصل الفعال.

دور البيئة الداعمة (Ecosystem) في تعزيز الحس المقاولاتي

لا يمكن للمؤسسات الناشئة أن تزدهر بمعزل عن بيئة داعمة ومتكاملة. وقد أولت العديد من الدول، ومن بينها الجزائر، اهتمامًا كبيرًا ببناء هذا النظام البيئي الذي يعمل على تشجيع الشباب وتحفيزهم على خوض غمار المقاولاتية. وتتكون هذه البيئة من عدة عناصر أساسية[2]:

---

[1] طبايبي صالحة، *الشركات الناشئة ودورها في تحقيق الإنعاش الاقتصادي* .رسالة ماجستير، جامعة قالمة، 2023، ص 33.

[2] عدة بلقاسم وبن جديد فتحي، *دور دار المقاولاتية كآلية لترقية الثقافة المقاولاتية في مؤسسات التعليم العالي في الجزائر: دراسة حالة دار المقاولاتية لجامعة بسكرة* .مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، 2020، ص ص 152-153.

- **حاضنات ومسرعات الأعمال :(Incubators & Accelerators)** توفر هذه الهياكل الدعم اللوجستي (مساحات عمل)، والتكوين، والإرشاد، والتشبيك لرواد الأعمال في مراحلهم المبكرة.

- **هيئات الدعم والتمويل** :تلعب جهات مثل "الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية" في الجزائر دورًا في توفير التمويل الأولي، بالإضافة إلى ظهور صناديق رأس المال المخاطر (Venture Capital) التي تستثمر في الشركات ذات النمو الواعد.

- **الأطر القانونية والتشريعية** :تساهم القوانين المحفزة، مثل قانون المقاول الذاتي وإنشاء وزارة خاصة باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة، في تسهيل الإجراءات الإدارية وتوفير امتيازات جبائية تشجع على إنشاء هذه المؤسسات.

- **دور الجامعة والمؤسسات التعليمية** :أصبحت الجامعات تلعب دورًا محوريًا من خلال إنشاء "دور المقاولاتية" التي تهدف إلى نشر الثقافة المقاولاتية بين الطلاب وتشجيعهم على تحويل مشاريع تخرجهم إلى مؤسسات ناشئة[1].

المطلب الثاني: العلاقة بين الحس المقاولاتي والمؤسسات الناشئة

العلاقة بين الحس المقاولاتي والمؤسسات الناشئة هي علاقة جوهرية، تكاملية، وذات اتجاهين :فالحس المقاولاتي هو المحرك لإنشاء المؤسسات الناشئة، والمؤسسات الناشئة بدورها هي البيئة المثالية التي تصقل هذا الحس وتجسده وتحوله إلى قيمة ملموسة، يمكن تفصيل هذه العلاقة في المحاور التالية[2]:

.1الحس المقاولاتي هو الشرارة والمحرك(The Driver)

---

[1] عدة بلقاسم وبن جديد فتحي، مرجع سابق، ص 153.

[2] طبايبي صالحة، الشركات الناشئة ودورها في تحقيق الإنعاش الاقتصادي. رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2023، ص 20.

الحس المقاولاتي يسبق وجود المؤسسة الناشئة، وهو مجموعة من السمات الذهنية والسلوكية التي تدفع الفرد إلى المبادرة .هذه السمات تشمل:

- **اقتناص الفرص:** المقاول هو شخص يرى فرصة حيث يرى الآخرون مشكلة، وهذا الحس يجعله يحدد فجوة في السوق أو حاجة غير ملباة.
- **الإبداع والابتكار:** لا يكتفي المقاول بالتقليد، بل يسعى لتقديم حلول جديدة أو تطوير حلول قائمة بطريقة مبتكرة.
- **المبادرة والمخاطرة المحسوبة:** يمتلك المقاول دافعًا داخليًا للبدء بتنفيذ فكرته، مع استعداد لتحمل درجة من المخاطرة المالية والمهنية بعد دراستها[1].

في هذا الاتجاه، تكون المؤسسة الناشئة هي النتيجة الطبيعية والحتمية لوجود الحس المقاولاتي. هي الأداة التي يستخدمها المقاول لترجمة رؤيته وأفكاره إلى كيان منظم ومشروع عملي.

.2المؤسسة الناشئة هي الميدان العملي(The Practical Field)

إذا كان الحس المقاولاتي هو "النظرية"، فإن المؤسسة الناشئة هي "التطبيق"، إن رحلة تأسيس وتنمية شركة ناشئة تجبر المقاول على تحويل سماته الفطرية إلى مهارات مكتسبة وقوية[2].

- **التجسيد العملي:** المؤسسة الناشئة تحول "فكرة" مجردة إلى "منتج" أو "خدمة" حقيقية .هذه العملية تتطلب التخطيط، بناء نموذج عمل، وتطوير منتج أولي (MVP)، مما يجعل الحس المقاولاتي ملموسًا.

---

[1] طبايبي صالحة، مرجع سابق، ص21.

[2] عدة بلقاسم وبن جديد فتحي، مرجع سابق، 172.

- **مدرسة للمهارات** :تجبر بيئة الشركات الناشئة، ب مواردها المحدودة والمنافسة الشديدة، المقاول على تعلم وتطبيق مهارات حيوية مثل:
  - حل المشكلات بشكل يومي.
  - إدارة الموارد الشحيحة بكفاءة.
  - التكيف والمرونة مع تغيرات السوق.(Pivoting)
  - التسويق والإقناع ومهارات البيع.
  - القيادة وبناء فريق العمل.

بهذا المعنى، تعمل المؤسسة الناشئة كبوتقة تنصهر فيها الميول المقاولاتية لتتشكل وتتصلب وتتحول إلى خبرة عملية حقيقية.

.3علاقة دائرية ومتنامية(A Cyclical Relationship)

العلاقة بين الحس المقاولاتي والمؤسسات الناشئة ليست خطية بل دائرية ومتنامية.

- فرد يمتلك حسًا مقاولاتيًا يقرر إنشاء مؤسسة ناشئة.
- نجاح هذه المؤسسة الناشئة (أو حتى فشلها والتعلم من التجربة) يعزز ويصقل الحس المقاولاتي لدى مؤسسها وفريق عمله.
- وجود قصص نجاح لمؤسسات ناشئة في مجتمع ما، يخلق "بيئة ريادية " (Ecosystem).

- هذه البيئة، بما فيها من حاضنات أعمال، مستثمرين، وموجهين، تشجع وتغذي الحس المقاولاتي لدى أفراد آخرين في المجتمع، وتلهمهم لإنشاء مؤسسات ناشئة جديدة[1].

[1] عدة بلقاسم وبن جديد فتحي، مرجع سابق، 177.

المبحث الثاني: دراسة تطبيقية

المطلب الاول: نموذج الدراسة الميدانية

سيتم التطرق في هذا المحور الى تقديم مجتمع الدراسة الذي اخذت منه عينة الدراسة وذلك بعد المرور بإجراءات المعاينة وذلك للشروع في الدراسة وتحليل متغيرات الدراسة

أولا: مجتمع الدراسة

يمثل مجتمع الدراسة المجموعة الأساسية التي يتم من خلالها جمع البيانات وتحليلها، حيث يشمل جميع الأفراد أو العناصر التي تنطبق عليها خصائص البحث المحددة، ويُعتبر فهم طبيعة هذا المجتمع من الخطوات الجوهرية لضمان دقة وموثوقية نتائج الدراسة وعليه يمكن اعتبار مجتمع الدراسة يتكون من الطلبة لجامعة الشاذلي بن جديد ولاية الطارف وبعد التأكد من صدق وثبات اداة القياس تم توزيعها ل عينة الدراسة حيث تم توزيع 14 استبانة على 14 طالب جامعي في كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ومتت عملية التوزيع بالأسلوب المباشر (باليد)وذلك لضمان تعبئتها بالشكل الصحيح بعد القيام بجمع الاستبيان تم استردادها كاملة بنسبة 100% ، وبعد التدقيق في الاستبيانات لأغراض التحليل مل تستبعد أي واحدة بسبب صالحيتها لتحليل.

ثانيا: عينة الدراسة

تُعد عينة الدراسة جزءًا ممثلاً من مجتمع الدراسة، يتم اختيارها بعناية بهدف تمثيل خصائص المجتمع بشكل دقيق، مما يسهل عملية جمع البيانات وتحليلها بطريقة فعّالة، ويساهم في تعميم النتائج على كامل المجتمع المستهدف قمنا باختيار عينة من هذا المجتمع (طلبة جامعة الطارف) من الأخذ بآراء الطلبة حول مساهمة الحس المقاولاتي في انشاء المؤسسات الناشئة وقمنا باختيار العينة من مختلف مستويات الدراسة الجامعية وتمثلت في 14 فرد.

ثالثا: إداة الدراسة

تقاس القيمة العلمية لأي بحث علمي بالنتائج اليت توصل إليها وهذا يتوقف على المنهج الذي تم استخدامه في البحث، وكذلك بالوسائل المساعدة في عملية جمع البيانات، لذا استخدمنا مجموعة من الأدوات لدراسة هذا الموضوع.

رابعا: استبيان

اعتمدنا بهذه الطريقة في لقائنا مع الطلبة، الذين زودونا ببعض المعلومات وتضمنت 20 سؤال حول مساهمة الحس المقاولاتي في انشاء المؤسسات الناشئة وتضمنت من خلالها 10 اسئلة للحس المقاولاتي كمتغير مستقل و10 اسئلة للمؤسسات الناشئة كمتغير تابع وتم افراغها وفق مقياس ليكرت الخماسي المعتمد احصائيا، والذي يأخذ الدرجات التالية:

- موافق تماما
- موافق
- محايد
- غير موافق
- غير موافق تماما.

المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة الميدانية

اسئلة للحس المقاولاتي كمتغير مستقل 10

الاسئلة	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
يعتبر الحس المقاولاتي عاملا حاسما في نجاح المؤسسات الناشئة ؟		✓			
تساعد روح المبادرة المقاولاتية في خلق فرص نمو جديدة للمؤسسات الناشئة ؟		✓			
يساهم الابداع المقولاتي في تطوير منتجات وخدمات للمؤسسة الناشئة؟	✓	✓			
يمكن للحس المقاولاتي للمؤسسة الناشئة ان يتكيف مع تغيرات السوق ؟			✓		
يؤدي التحمل العالي للمخاطر الى دفع المؤسسات الناشئة نحو التوسع ؟		✓			
يساهم الحس المقاولاتي في تحسين عملية اتخاذ القرار داخل المؤسسات الناشئة؟		✓			
يعد التفكير الاستباقي المقاولاتي وسيلة لتجاوز العقبات التي تواجه المؤسسات الناشئة؟		✓			
يؤثر الاستقلال في التسيير بشكل ايجابي على اداء المؤسسات الناشئة ؟		✓			

يعد التعلم المستمر سمة من سمات الحس المقولاتي التي تفيد المؤسسة الناشئة؟		✓			
يؤدي الحس المقولاتي الى خلق ثقافة تنظيمية ديناميكية داخل المؤسسات الناشئة؟		✓			

بعد تحليل النتائج من عينة الدراسة (الطلبة الجامعيين) عن طريق اجراء المقابلة وباعتبار الحس المقاولاتي كمتغير مستقل تم التوصل الى النتائج التالية:

في العبارة الاولى تم الاجماع بموافق من طرف عينات الدراسة على ان الحس المقاولاتي عامل حاسم في نجاح المؤسسات الناشئة.

في العبارة الثانية تم الاجماع بموافق من طرف عينات الدراسة على ان روح المبادرة المقاولاتية تساعد في خلق فرص نمو جديدة للمؤسسات الناشئة .

في العبارة الثالثة تم الاجماع بموافق تماما من طرف عينات الدراسة على مساهمة الابداع المقاولاتي في تطوير منتجات وخدمات المؤسسات الناشئة .

في العبارة الرابعة تم الاجابة بمحايد من طرف عينات الدراسة على امكانية تكيف الحس المقاولاتي للمؤسسة الناشئة مع تغيرات السوق.

في العبارة الخامسة تم الاجماع على موافق من طرف عينات الدراسة على ان التحمل العالي للمخاطر يدفع المؤسسات الناشئة نحو التوسع.

في العبارة السادسة تم الاجماع على موافق من طرف عينات الدراسة على ان مساهمة الحس المقاولاتي في تحسين عملية اتخاذ القرار داخل المؤسسات الناشئة.

في العبارة السابعة تم الاجماع على موافق من طرف عينات الدراسة على ان التفكير الاستباقي المقاولاتي يعد وسيلة لتجاوز العقبات التي تواجه المؤسسات الناشئة .

في العبارة الثامنة تم الاجماع على موافق من طرف عينات الدراسة على تأثير الاستقلال في التسيير بشكل ايجابي على اداء المؤسسات الناشئة.

في العبارة التاسعة تم الاجماع على موافق من طرف عينات الدراسة على ان التعلم المستمر سمة من سمات الحس المقاولاتي التي تفيد المؤسسات الناشئة.

في العبارة العاشرة تم الاجماع على موافق من طرف عينات الدراسة ان الحس المقاولاتي يؤدي الى خلق ثقافة تنظيمية ديناميكية داخل المؤسسات الناشئة.

10اسئلة للمؤسسات الناشئة كمتغير تابع

الاسئلة	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
تمتلك المؤسسات الناشئة خطة واضحة لتعزيز الابداع و الابتكار؟		✓			
تتخذ المؤسسة الناشئة خطوات استباقية لدخول اسواق جديدة؟		✓			
تستطيع المؤسسة الناشئة تحمل مخاطر محسوبة في قراراتها الاستمرارية؟		✓			
تعتمد المؤسسة الناشئة على تطوير منتجات او خدمات جديدة بانتظام؟		✓			
تشجع المؤسسة الناشئة على تبني افكار ريادية داخل فريق العمل؟		✓			
لدى المؤسسة الناشئة ثقافة تنظيمية تدعم المبادرة و المخاطرة ؟		✓			

تستخدم المؤسسة الناشئة اليات لتقييم الفرص السوقية الجديدة?		✓			
تتلقى المؤسسة الناشئة دعما من حاضنات الاعمال او مؤسسات التمويل ?	✓				
تستثمر المؤسسة الناشئة في تدريب فريقها على مهارات ريادة الاعمال?		✓			
تسعى المؤسسة الناشئة لتوسيع نشاطها عبر استغلال الفرص الاقتصادية?		✓			

بعد تحليل النتائج من عينة الدراسة (الطلبة الجامعيين) عن طريق اجراء المقابلة وباعتبار المؤسسات الناشئة كمتغير تابع تم التوصل الى النتائج التالية:

في العبارة الاولى تم الاجماع بموافق من طرف عينات الدراسة على امتلاك المؤسسات الناشئة خطة واضحة لتعزيز الابداع والابتكار

في العبارة الثانية تم الاجماع بموافق من طرف عينات الدراسة على المؤسسة الناشئة تتخذ خطوة استباقية قبل الدخول لأسواق جديدة.

في العبارة الثالثة تم الاجماع بموافق من طرف عينات الدراسة على ان المؤسسة الناشئة تستطيع تحمل مخاطر محسوبة في قراراتها الاستمرارية.

في العبارة الرابعة تم الاجماع بموافق من طرف عينات الدراسة على اعتماد المؤسسة الناشئة لتطوير منتجاتها وخدماتها الجديدة بشكل منتظم.

في العبارة الخامسة تم الاجماع بموافق من طرف عينات الدراسة تشجيع المؤسسة الناشئة على تبني الافكار الريادية داخل فريق العمل.

في العبارة السادسة تم الاجماع بموافق من طرف عينات الدراسة على المؤسسة الناشئة ثقافة تنظيمية تدعم المبادرة والمخاطرة .

في العبارة السابعة تم الاجماع بموافق من طرف عينات الدراسة على استخدام المؤسسة الناشئة اليات لتقييم فرصها السوقية الجديدة

في العبارة الثامنة تم الاجماع بموافق تماما من طرف عينات الدراسة على تلقي المؤسسة الناشئة دعما من حاضنات الاعمال ومؤسسات التمويل

في العبارة التاسعة تم الاجماع بموافق من طرف عينات الدراسة على ان المؤسسة الناشئة تستثمر في تدريب فريقها على مهارات ريادة الاعمال

في العبارة العاشرة تم الاجماع بموافق من طرف عينات الدراسة على سعي المؤسسة الناشئة لتوسيع نشاطها عبر استغلال الفرص الاقتصادية

خامسا: النتائج العامة للدراسة الميدانية

- وجود علاقة إيجابية قوية بين الحس المقاولاتي ونجاح المؤسسات الناشئة، كما ظهر في غالبية استجابات الطلبة.
- أكدت عينة الدراسة أن عناصر مثل الإبداع، المبادرة، تحمل المخاطر، والاستقلالية في التسيير تلعب دورًا رئيسيًا في نجاح المشاريع الناشئة.
- أظهرت نتائج الأسئلة المتعلقة بالمؤسسات الناشئة أن هذه المؤسسات تتبنى مقاربات حديثة في الإدارة والابتكار وتعمل على استثمار الفرص ودعم ريادة الأعمال.
- تؤكد الدراسة على أهمية تعزيز الحس المقاولاتي لدى الطلبة الجامعيين باعتبارهم النواة المستقبلية لإنشاء مؤسسات ناشئة ناجحة.
- الاستنتاج العام أن التكامل بين الحس المقاولاتي والبيئة التنظيمية للمؤسسات الناشئة يؤدي إلى نتائج إيجابية على مستوى النمو والاستمرارية والتوسع.

خاتمة

خاتمة

تُعد المؤسسات الناشئة من أبرز محركات الاقتصاد المعاصر، خاصة في ظل التحولات الرقمية والتكنولوجية والضغوط المتزايدة على أسواق العمل. وقد أظهرت التجارب الدولية والمحلية أن نشأة وتطور هذه المؤسسات لا يكون بمعزل عن منظومة فكرية وسلوكية تُعرف بالحس المقاولاتي، الذي يجمع بين روح المبادرة، الإبداع، القدرة على التكيف، وتحمل المخاطر.

من خلال الدراسة الميدانية التي استهدفت عينة من طلبة جامعة الشاذلي بن جديد بالطارف، تبيّن أن هناك وعيًا متزايدًا لدى الطلبة بالدور الحيوي الذي يلعبه الحس المقاولاتي في خلق المؤسسات الناشئة وتحقيق استمراريتها وتوسعها .فقد أجمعت غالبية العينة على أهمية عناصر هذا الحس، مثل التفكير الاستباقي، التعلم المستمر، واتخاذ القرار الجريء، في تعزيز فرص النجاح والاستجابة لتحديات السوق.

وفي السياق ذاته، كشفت الإجابات حول أداء المؤسسات الناشئة عن وجود إدراك لأهمية وجود بيئة تنظيمية محفزة على الريادة، تعتمد على آليات الابتكار، التقييم السوقي، والدعم المؤسسي من الحاضنات ومؤسسات التمويل .هذا التوافق في الرؤى بين الحس المقاولاتي وخصائص المؤسسات الناشئة يدلّ على علاقة سببية قوية بين الاثنين، حيث يمثّل الحس المقاولاتي الأرضية الصلبة التي تنطلق منها الأفكار الريادية لتتحوّل إلى مشاريع واقعية منتجة.

وبذلك، تؤكد الدراسة أن الاستثمار في بناء وتطوير الحس المقاولاتي بين فئة الشباب الجامعي يُعد خيارًا استراتيجيًا لخلق جيل من المبادرين القادرين على ابتكار حلول اقتصادية محلية وتنموية تتماشى مع التحولات الراهنة.

التوصيات

بناءً على النتائج المستخلصة من الدراسة الميدانية، يمكن تقديم التوصيات التالية:

- تعزيز البرامج التكوينية حول ريادة الأعمال داخل الجامعات، وربطها بتجارب ميدانية، من خلال تنظيم ورشات عمل ومسابقات أفكار المشاريع، بما يُنمي الحس المقاولاتي لدى الطلبة.
- إدراج وحدات دراسية أو مقاييس خاصة بالحس المقاولاتي والتفكير الريادي ضمن المناهج التعليمية في كليات الاقتصاد والتسيير، لتطوير مفاهيم الابتكار وتحمل المسؤولية والمخاطرة.
- تحفيز الطلبة على خوض تجارب مشاريع مصغرة أثناء الدراسة، بما في ذلك مشاريع تربط بين الجانب النظري والتطبيقي، وتشجعهم على تكوين فرق عمل ريادية.
- تشجيع إنشاء حاضنات جامعية ومراكز دعم للمؤسسات الناشئة تكون موجهة خصيصًا للطلبة، وتوفر لهم الإرشاد التقني، الدعم القانوني، والتمويل الأولي.
- تنظيم حملات توعوية داخل الوسط الجامعي حول أهمية الحس المقاولاتي في مواجهة البطالة وتحقيق الاستقلال المالي، مع عرض نماذج ناجحة لمؤسسات ناشئة طلابية.
- تعزيز الشراكة بين الجامعة ومؤسسات التمويل والقطاع الاقتصادي بهدف فتح قنوات دعم مباشرة للطلبة ذوي الأفكار الريادية، وربط الجامعة بسوق العمل.
- العمل على قياس مدى تطور الحس المقاولاتي بصفة دورية عبر استبيانات أو مقابلات، لمتابعة تأثير السياسات الجامعية المتبعة في تعزيز هذا الحس.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

1. الكتب

- الشمري، عبير محمد مهدي، إدارة الموارد البشرية في المنظمات الحديثة، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، 2019.
- العطية، ماجدة، إدارة المشروعات المصغرة، ط.1، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، عمّان، 2002.
- القحطاني، محمد، إدارة الموارد البشرية: مدخل استراتيجي، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2017.
- فتحي السيد عبدة أبو سيد أحمد، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية، مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005.
- معراجه واري، صارة ريغي، مدخل للمقاولاتية، فواصل للنشر والعلام، غرداية.

2. المقالات والدوريات العلمية

- بن موسى حسان، "تجارب دولية رائدة للمؤسسات الناشئة وأهميتها للجزائر"، مجلة آراء للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد 2، المركز الجامعي أفلو، الجزائر، 2022.
- بوالشعور شريفة، "دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة – Startupsدراسة حالة الجزائر"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الرابع، العدد 2، جامعة بشار.

- بوغابة هدى فريال، وجمادي منيرة، "نهج المبتكر لإدارة الموارد البشرية في المؤسسات الناشئة ودوره في تحقيق الأداء المتميز"، المؤسسة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، 2021.

- حسين يوسف، وصديقي إسماعيل، "دراسة ميدانية لواقع إنشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر"، حوليات جامعة بشار في العلوم الإقتصادية، المجلد 07، العدد 01، 2021.

- رمضاني مروى، وبوقرة كريمة، "تحديات المؤسسات الناشئة في الجزائر (نماذج لشركات ناشئة ناجحة عربيا"(، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 07، العدد (03)، 2020.

- شريف غياط، ومنيرة بوفرح، "دور المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية المستدامة"، مجلة قضايا معرفية، المجلد 2، العدد 2، سنة 2022.

- شوقي جباري، وحمزة العوادي، "قراءات في التجارب الدولية الرائدة لاستراتيجية العناقيد الصناعية: تجربة إيطاليا الثالثة ووادي السيليكون نموذجين"، المجلة الجزائرية للعمولة والسياسات الاقتصادية، العدد 3، سنة 2012.

- عدة بلقاسم، وبن جديد فتحي، "دور دار المقاولاتية كآلية لترقية الثقافة المقاولاتية في مؤسسات التعليم العالي في الجزائر: دراسة حالة دار المقاولاتية لجامعة بسكرة"، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، 2020.

- مراح سامية، وويرقي حسين، "التكوين المقاولاتي كآلية لخلق المؤسسات الناشئة بالمؤسسات الجامعية – دراسة حالة دار المقاولاتية بجامعة يحي فارس بالمدية"، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، 2024.

- مرعي، أحمد، "أثر رأس المال الفكري في تحقيق ريادة الأعمال"، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، المجلد 1، العدد (2)، 2017.
- مريم بورويصة، "المؤسسات الناشئة كدعامة أساسية لبناء وتطوير اقتصاد المعرفة في الجزائر"، مجلة قضايا معرفية، المجلد 2، العدد 2، سنة 2022.
- مصطفى بورنان، وعلي صولي، "الإستراتيجية المستخدمة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة"، مجلة دفاتر إقتصادية، مجلد 11، عدد 01، 2020.
- نبيل محمد شبلي، "دور حاضنات المشروعات الصغيرة في دعم الإبداع العربي"، مجلة آفاق اقتصادية، العدد 97، جامعة دبي، 2004.

.3مذكرات ورسائل جامعية

- بوصوار لميس، وبولبعير عائدة، واقع تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي ميلة، 2020-2021.
- سبتي محمد، فعالية رأس المال المخاطر في تمويل المشاريع الناشئة، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2008-2009.
- طبايبي صالحة، الشركات الناشئة ودورها في تحقيق الإنعاش الاقتصادي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2023.
- عابد علي، دور التخطيط والرقابة في إدارة المشاريع باستخدام التحليل الشبكي، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011.

- موالي عمر مليكة، التمويل البنكي للمشاريع المصغرة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2016-2017.

- نصيرة ترمول، فعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الاستثمار، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، 2013-2014.

.4أعمال ومداخلات الملتقيات

- توفيق خذري، والطاهر بن حسين، "المقاولة كخيار فعّال لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – المسارات والإجراءات"، الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام الجبائي الملائم في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة حمة لخضر– الوادي، 2013.

- زايد مراد، "الإبداع في المشروعات الصغيرة والمتوسطة"، مداخلة في الملتقى الوطني حول المقاولاتية، التكوين وفرص الأعمال، كلية علوم التسيير والاقتصاد، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2010.

- عاطف الشبراوي، "حاضنات الأعمال في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2006.

- عبد الجبار سالمي، "التفاعل بين التعليم والمقاولاتية خدمة لاحتياجات السوق"، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الرابع حول المقاولاتية السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013.

- عماروش، خديجة إيمان، ومزيان أمينة، "الشركات الناشئة في الجزائر: واقعها ومتطلبات نجاحها، ودورها في إنشاء الاقتصاد الاجتماعي"، أعمال ملتقى حول المؤسسات الناشئة في الجزائر، جامعة البليدة، 2020.

- منصور رقية، وخيرة أنفال، "دعم وتنمية المقاولاتية الشبابية في أوروبا، التجربة الفرنسية نموذجًا"، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الرابع حول المقاولاتية الشبابية، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

- يحياوي مفيدة، "إنشاء المؤسسة والمقاولاتية: هل هي قضية ثقافية؟"، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول المقاولاتية وفرص العمل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013.

.5الوثائق الرسمية

- الجريدة الرسمية لسنة 2020، العدد 55، المرسوم التنفيذي 20-254، المؤرخ في 15 سبتمبر 2020.

.6المطبوعات الجامعية

- أ. حميدي حياة، محاضرات مقياس المقاولاتية، السداسي الأول، موجهة لطلبة ماستر2 علوم الاعلام والاتصال، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، للسنة الجامعية 2020-2021.

- أ. الواعر لخميسي، محاضرات في مقياس المقاولاتية، السنة الثانية ماستر – إدارة الأعمال، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف – ميلة، 2024.

- "مطبوعة محاضرات في مقياس المقاولاتية"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي.

7.المواقع الإلكترونية

- البنك الدولي، "مشروع رأس المال البشري: الأسئلة الشائعة"، 2023، الموقع الالكتروني https://www.albankaldawli.org :
- الموقع الالكتروني : https://www.larousse.fr/encyclopedie/divers/start-up/93701
- الموقع الإلكتروني http://www.siironline.org :
- مقال بعنوان: "دور الابتكار في تفعيل المشاريع المقاولاتية: كيف تصنع شركات المقاولات الفرق"، الودى.كوم، https://alowda.com/ ، نُشر سنة 2024.
- موقعMagohcm ، "دليل إدارة الموارد البشرية للشركات الناشئة"، (مدونة)، https://magohcm.com

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

- Allain, E. & Fajole, L., Entreprenariat, Dumond, Paris, 2004.
- Fillion, L.J., Management des P.M.I, Pearson education, Canada, 2007.

Djelti, M., Chouam, B. et Kourbali, B., "état des lieux des incubateurs en Algérie cas de l'incubateur de l'INTTIC d'Oran", Revue algérienne d'économie et gestion, volume 9, numéro 1, 2016, université Oran 2, Algérie.

- Lumpkin, G. T., & Dess, G. G. (1996), "Clarifying the entrepreneurial orientation construct and linking it to performance", Academy of Management Review, 21.
- Messeghem, Karim, "L'entrepreneuriat en quête de paradigme : apport de l'école autrichienne", Communication présentée au 8e Congrès International Francophone en Entrepreneuriat et PME (CIFEPME), Fribourg, Suisse, 25–27 octobre 2006.
- Maloney, R. (2014, March 14), *The Trudeau Attack Ads Tories Don't Want You To See...*, Retrieved from The Huffington Post:

  http://www.huffingtonpost.ca/2014/03/14/trudeau-attack-ads-2014-online_n_4965474.html